مخاطر «بنــوك الظل» فى مصر

«مؤشر البورصة» يترقب عبور «مضيق التوترات الجيوسياسية»

أسامة الشاهد فى حوار مع «البورصجية»:

السوق المصرى حاليًا أكثر قدرة على التعامل مع الصدمات

الصناعة المصرية تحت رحمة الخامات المستوردة

«كفة الجنيه» تتأرجح أمام الدولار فى «ميزان الإنتربنك»

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٩٧
الأحد
٧ يونيو ٢٠٢٦
٢١ ذو الحجة ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

موجة انتعاش للسوق العقارى قادمة من الساحل الشمالى

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - عبدالعزيز عمر
عادل حسن - صفاء أرناؤوط
محمود نبيل - محمد التهامى
حنان نبيل - دعاء سيد
ياسر جمعة - حنان محمد
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

المهندس أسامة الشاهد فى حوار مع «البورصجية»:

السوق المصرى حاليًا أكثر قدرة على التعامل مع الصدمات

أصبحت الأسواق خط الدفاع الأول فى مواجهة تداعيات التوترات الإقليمية والاضطرابات العالمية، وبينما تفرض المتغيرات الدولية ضغوطًا متواصلة على حركة التجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد، يبرز التساؤل حول قدرة الاقتصاد المصرى على الحفاظ على استقراره ومواصلة مسار النمو وسط بيئة عالمية شديدة التقلب.

فى هذا الحوار، يتحدث المهندس أسامة الشاهد، رئيس غرفة الجيزة التجارية، عن رؤيته لمستقبل السوق المصرية، وتأثير التوترات الإقليمية على الاقتصاد، وفرص التكامل العربي، وأهمية الشراكات الدولية فى توطين الصناعة وزيادة الصادرات، إلى جانب دور الغرف التجارية فى دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز استقرار الأسواق.

أجرت الحوار: رباب الشاذلي

الغرف التجارية أصبحت شريكًا فى عملية التنمية الاقتصادية

**** كيف تنظر إلى تأثير التوترات الإقليمية الحالية على استقرار السوق المصري؟**

السوق المصرى يتأثر بطبيعة الحال بما يحدث فى محيطه الإقليمى والدولي، إلا أن ما يميزه اليوم هو امتلاكه قدرة أكبر على التعامل مع الصدمات مقارنة بالماضي، ويرجع ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التى تم تنفيذها خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب تطوير البنية التحتية وتعزيز المخزون الاستراتيجى للسلع وتنويع مصادر الاستيراد.

**** هل يعكس إطلاق غرفة عمليات لمتابعة الأسواق يوميًا وجود مخاوف حقيقية؟**

الأمر لا يرتبط بمخاوف بقدر ما يعكس نهجًا جديدًا فى إدارة الأسواق، فالغرف التجارية أصبحت تعتمد على المتابعة اللحظية والرصد المبكر للتطورات بهدف التدخل السريع قبل تفاقم أى مشكلة. نحن نؤمن بأن استقرار السوق يحتاج إلى إدارة مستمرة ومتابعة دقيقة، وليس انتظار وقوع الأزمة ثم التعامل معها.

**** إلى أى مدى يستطيع السوق المحلى مواجهة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية؟**

لا توجد دولة بمنأى عن تأثير الأزمات العالمية، لكن الفارق يكمن فى حجم الاستعداد. ومصر عملت – خلال السنوات الماضية– على تنويع مصادر الاستيراد، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتطوير الموانئ والمناطق اللوجستية. هذه الإجراءات ساعدت على زيادة مرونة سلاسل الإمداد وتقليل تأثير أى اضطرابات خارجية.

**** هل تمثل الرقابة اليومية على الأسواق تحولًا فى دور الغرف التجارية؟**

بالتأكيد، فالغرف التجارية لم تعد تكتفى برد الفعل، بل أصبحت تتبنى دورًا استباقيًا يعتمد على توقع المشكلات قبل وقوعها. هذا التحول يتماشى مع طبيعة الأسواق الحديثة التى تتأثر بسرعة بالتغيرات العالمية، ما يستدعى جاهزية أكبر وتنسيقًا مستمرًا مع الجهات المختلفة.

**** هل يكفى توافر السلع لضمان استقرار الأسعار؟**

توافر السلع عنصر أساسي، لكنه ليس العامل الوحيد. فهناك عوامل أخرى مؤثرة مثل تكاليف النقل والطاقة، وتغيرات أسعار الصرف، وأوضاع سلاسل الإمداد العالمية. لذلك فإن الحفاظ على استقرار الأسعار يتطلب إدارة متكاملة لجميع هذه العناصر بشكل متوازن.

**** لماذا ما يزال التكامل الاقتصادى العربى دون المستوى المأمول؟**

المشكلة ليست فى غياب الرغبة أو القناعة بأهمية التكامل، وإنما فى فجوة التنفيذ. فالتباين فى السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وعدم وجود آليات فعالة وملزمة للتعاون الاقتصادى يحدان من تحقيق نتائج ملموسة. المطلوب هو الانتقال من مرحلة الطروحات النظرية إلى تنفيذ مشروعات مشتركة تحقق مصالح اقتصادية متبادلة.

التشاركات الدولية بوابة توطين الصناعة.. و4 عوامل تدعم النمو

عودة المواعيد الطبيعية للمحال يحافظ على فرص العمل

**** كيف ترى مشروع «خط التجارة العربي»؟**

المشروع يمثل فرصة حقيقية لتعزيز التجارة العربية البينية إذا توافرت الإرادة والتنسيق اللازمان. ومصر تمتلك اليوم بنية تحتية ولوجستية متطورة تؤهلها للقيام بدور محورى فى هذا المشروع. لكن نجاحه يتطلب أيضًا تسهيل الإجراءات الجمركية وخفض تكاليف النقل وتسريع حركة البضائع.

**** هل يعد قرار مد ساعات عمل المحال قرارًا اقتصاديًا أم تنظيميًا؟**

القرار يحمل أبعادًا اقتصادية واضحة، لأنه ينعكس على حركة البيع والشراء ويعزز النشاط التجاري، خاصة فى الفترات المسائية. كما يسهم فى زيادة معدلات التشغيل وتحسين أداء العديد من القطاعات التجارية.

**** هل يستطيع قطاع التجارة الحفاظ على معدلات التشغيل الحالية فى ظل التحديات الاقتصادية؟**

قطاع التجارة يتمتع بمرونة كبيرة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، لكنه يحتاج إلى بيئة مستقرة ودعم مستمر، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد ساهمت عودة المواعيد الطبيعية للمحال فى تنشيط حركة السوق والحفاظ على فرص العمل.

**** هل يكفى التزام التجار بعدم استغلال الأزمات للحفاظ على استقرار الأسواق؟**

الوعى والمسؤولية عنصران مهمان، لكنهما يحتاجان إلى منظومة رقابية وتنظيمية فعالة تضمن الالتزام وتحافظ على التوازن بين العرض والطلب. والتجار يدركون أهمية دورهم الوطنى فى هذه المرحلة.

**** هل تغير دور الغرف التجارية خلال السنوات الأخيرة؟**

نعم، فالغرف التجارية أصبحت شريكًا فى عملية التنمية الاقتصادية، ولم يعد دورها مقتصرًا على تقديم الخدمات الإدارية فقط. فهى تساهم فى تنظيم الأسواق، ودعم التشغيل، والتنسيق مع الجهات الحكومية، والمشاركة فى الملفات الاستثمارية المختلفة.

**** كيف يمكن لمصر جذب مزيد من الاستثمارات وتحويلها إلى مشروعات حقيقية؟**

المستثمر يبحث اليوم عن بيئة أعمال مستقرة وبنية تحتية قوية وإجراءات سريعة. ومصر حققت تقدمًا ملحوظًا فى هذه الجوانب. ومن جانبنا نعمل على توفير المعلومات والدراسات الاقتصادية وربط المستثمرين المحليين والأجانب لتسهيل تنفيذ المشروعات على أرض الواقع.

**** ما أبرز العوامل التى تدعم استمرار نمو الاقتصاد المصري؟**

استمرار تطوير البنية التحتية، وتحسين مناخ الاستثمار، وزيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، كلها عوامل رئيسية تدعم النمو الاقتصادي. كما أن قدرة الاقتصاد المصرى على التكيف مع المتغيرات الخارجية تمنحه فرصة لمواصلة النمو رغم التحديات العالمية الراهنة.

المنيا تستقبل أكبر مشروعات الاقتصاد الأخضر..

«وادى الطاقة».. مشروع عالمى يزين عروس الصعيد

كتب: رضا عزت

تستعد محافظة المنيا لاستقبال أحد أكبر مشروعات الطاقة النظيفة فى المنطقة، وتعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وهو مشروع «وادى الطاقة– Energy Valley»، الذى يمثل خطوة استراتيجية لدعم أمن الطاقة وتنويع مصادرها، إلى جانب جذب استثمارات ضخمة وخلق فرص عمل جديدة.

ويعكس المشروع توجهًا متسارعًا نحو الاستفادة من المقومات الطبيعية التى تمتلكها محافظات الصعيد، وتحويلها إلى مراكز إنتاج للطاقة النظيفة تدعم خطط التنمية المستدامة.

ويعد مشروع «وادى الطاقة» من أكبر مشروعات الطاقة المتجددة الجارى تنفيذها فى الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يقام بالتعاون مع شركة «سكاتك» النرويجية المتخصصة فى تطوير مشروعات الطاقة المتجددة.

ويستهدف المشروع إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة تصل إلى ١,٧ جيجاوات، مدعومة بنظام متطور لتخزين الكهرباء باستخدام البطاريات بسعة ٤ جيجاوات/ساعة، باستثمارات تقدر بنحو ١,٨ مليار دولار.

ويمثل المشروع إضافة مهمة لقطاع الكهرباء والطاقة فى مصر، إذ يساهم فى دعم استقرار الشبكة القومية للكهرباء وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، إلى جانب توفير قدرات متقدمة لتخزين الطاقة باستخدام أحدث التقنيات العالمية.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قد شهد فى يناير الماضى توقيع اتفاقيات التمويل المبدئية للمشروع بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ممثلة فى الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وشركة «سكاتك» النرويجية ممثلة فى شركة «فالى للطاقة المستدامة»، ضمن جهود الدولة للتوسع فى مشروعات الطاقة المتجددة.

ويستفيد المشروع من الموقع الجغرافى لمحافظة المنيا، التى تتوسط محافظات الجمهورية وتتمتع بمعدلات سطوع شمسى مرتفعة على مدار العام، ما يجعلها من المناطق الملائمة لإقامة مشروعات الطاقة الشمسية واسعة النطاق. كما يعزز المشروع من فرص تحويل المحافظة إلى مركز إقليمى لإنتاج وتخزين الطاقة النظيفة.

وتتابع الأجهزة التنفيذية بالمحافظة الإجراءات المتعلقة بالمشروع بالتنسيق مع الجهات المعنية والشركة المنفذة، بهدف تيسير مراحل التنفيذ وتوفير المتطلبات اللازمة لبدء الأعمال وفق الخطط الزمنية المحددة.

ومن المتوقع أن يسهم المشروع فى توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل، فضلًا عن تنشيط عدد من القطاعات المرتبطة بالطاقة والخدمات اللوجستية.

وفى هذا الإطار، تم الإعلان عن إتاحة فرص عمل فى عدد من التخصصات المرتبطة بالمشروع، من بينها الهندسة والقيادة والعلاقات العامة، بما يعكس بدء ترجمة الاستثمارات الجديدة إلى فرص تشغيل على أرض الواقع.

كما يُنتظر أن يسهم «وادى الطاقة» فى جذب استثمارات إضافية إلى محافظة المنيا وصعيد مصر بشكل عام، خاصة مع تنامى الاهتمام العالمى بمشروعات الطاقة النظيفة والاستدامة البيئية، وهو ما يتماشى مع استراتيجية الدولة لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة فى مزيج الطاقة الوطني.

ومع دخول المشروع مراحل التنفيذ، تبرز المنيا كإحدى المحافظات المرشحة للعب دور أكبر فى قطاع الطاقة المتجددة خلال السنوات المقبلة، مستفيدة من موقعها الجغرافى ومواردها الطبيعية، فى إطار رؤية تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص جديدة للنمو والاستثمار فى صعيد مصر.

رهان حكومى على التوطين وزيادة المكون المحلى..

الصناعة المصرية تحت رحمة الخامات المستوردة

كتبت/ مروة أبو المجد

لم تعد تداعيات الأزمات العالمية تقتصر على الأسواق الدولية فحسب، بل باتت تلقى بظلالها بشكل مباشر على القطاع الصناعى المصري، الذى يواجه تحديات متزايدة نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن والطاقة، وبينما تسعى الدولة إلى تعزيز التصنيع المحلى وتقليل الاعتماد على الواردات، كشفت التطورات الدولية المتلاحقة مدى ارتباط الصناعة المصرية بالأسواق الخارجية، وما يترتب على ذلك من تعرضها للصدمات الاقتصادية والجيوسياسية.

ومع تزايد التوترات فى عددٍ من المناطق الحيوية للتجارة العالمية، وعلى رأسها البحر الأحمر والخليج، عادت المخاوف بشأن تأثيرها على حركة الشحن وسلاسل الإمداد الدولية.

وفى هذا السياق، أوضح الدكتور عمرو السمدوني، سكرتير عام شعبة النقل الدولى واللوجستيات بغرفة القاهرة التجارية، أن أسعار الشحن لم تشهد زيادات كبيرة خلال الفترات الأخيرة، إلا أن القطاع ما يزال يتأثر بتطورات الأوضاع الإقليمية، ما يدفع شركات النقل والخدمات اللوجستية إلى متابعة المستجدات عن كثب تحسبًا لأى اضطرابات قد تؤثر على حركة التجارة والممرات البحرية الرئيسية.

ولم تتوقف تداعيات الأزمة عند قطاع النقل، بل امتدت إلى الصناعات التى تعتمد على استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج. وأوضح المهندس بهاء ديمتري، نائب رئيس شعبة الأجهزة المنزلية بغرفة الصناعات الهندسية، أن فرض رسوم وقائية على بعض واردات الصاج والحديد تسبب فى ضغوط إضافية على سلاسل التوريد، وأسهم فى رفع تكلفة الإنتاج داخل عدد من القطاعات الصناعية، من بينها الأجهزة المنزلية والصناعات المغذية للسيارات.

ويعكس ذلك حجم الاعتماد على المدخلات المستوردة، حيث تتأثر المصانع بشكل مباشر بتقلبات الأسعار العالمية وسعر صرف الدولار.

وفى هذا السياق، أشار المهندس حسن مبروك، رئيس شعبة الأجهزة الكهربائية باتحاد الصناعات، إلى أن زيادة أسعار الخامات المستوردة دفعت أسعار الأجهزة المنزلية للارتفاع بنحو ٥٪، محذرًا من تأثير هذه الزيادات على القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

ويمثل ملف الطاقة أحد أبرز التحديات التى تواجه الصناعة المصرية خلال الفترة الحالية، فقد أعلن الفريق مهندس كامل الوزير تطبيق زيادات جديدة فى أسعار توريد الغاز للمصانع اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٥، ضمن جهود إعادة هيكلة تكلفة الطاقة.

وتأتى هذه الزيادات بالتزامن مع ارتفاع أسعار الوقود والنقل والخدمات اللوجستية، ما يزيد من الأعباء التشغيلية على المصانع.

ويؤكد الخبراء، أن اعتماد العديد من الصناعات على الخامات والمكونات المستوردة يزيد من تأثرها بالصدمات الخارجية. وأوضح الدكتور مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي، أن الأزمات العالمية الأخيرة أبرزت ضرورة تعميق التصنيع المحلي، مشيرًا إلى أن أى اضطراب فى سلاسل التوريد ينعكس مباشرة على تكلفة الإنتاج وأسعار السلع بالسوق المصرية.

وفى قطاع الصناعات المعدنية، حذر المهندس طارق الجيوشي، عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، من اتساع الفجوة بين الطلب والإنتاج المتاح من خام البليت، مؤكدًا أن ارتفاع أسعار الخامات نتيجة بعض الإجراءات الحمائية فرض ضغوطًا إضافية على المصانع، خاصة الصغيرة والمتوسطة التى تواجه تحديات تشغيلية وتمويلية متزايدة.

ورغم التحديات الراهنة، تراهن الحكومة على توطين الصناعة وتعزيز الإنتاج المحلى كخيار استراتيجى لمواجهة التقلبات الخارجية. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير بيئة استثمارية داعمة، وتطوير البنية التحتية الصناعية، وتسهيل الحصول على التمويل ومستلزمات الإنتاج.

وفى ظل استمرار الاضطرابات العالمية، تبدو الحاجة ملحة لإعادة صياغة نموذج الصناعة المصرية بما يضمن تقليل الاعتماد على الواردات وبناء قاعدة إنتاجية أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات والصدمات المستقبلية.

ويرى خبراء الصناعة، أن تعزيز التصنيع المحلى يتطلب استثمارات أكبر فى التكنولوجيا والبنية التحتية، إلى جانب توفير التمويل واستقرار السياسات الاقتصادية.

وفى ظل استمرار الأزمات العالمية، باتت سلاسل الإمداد تكشف حجم تأثر الصناعة المصرية بالعوامل الخارجية، ما يبرز أهمية بناء قاعدة إنتاجية أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية.

الرسوم المفروضة على الواردات تزيد أعباء الإنتاج على المصانع

هل يكسب رهان الوصول لـ55 ألف نقطة..

«مؤشر البورصة» يترقب عبور «مضيق التوترات الجيوسياسية»

كتبت– حنان محمد:

تسيطر حالة من الضبابية على المشهد السياسى العالمي، حيث ما تزال التوترات الجيوسياسية تلقى بظلالها على الأسواق العالمية، مما قد يؤثر على البورصة المصرية فى حال عودة التوترات مرة أخرى، ولكن مع انتهاء التوترات أو هدوء الأوضاع يستمر الأداء الإيجابى للبورصة المصرية لتعاود اختبار قمتها التاريخية مرة أخرى.

وتوقع خبراء سوق المال لـ«البورصجية»، تحركات إيجابية للسوق بعد إنتهاء إجازة عيد الأضحى لمستويات 53500 نقطة ولكن المؤشر يستهدف منطقة 55000 نقطة خلال الفترة القادمة وذلك فى حال استمرار مستويات السيولة الحالية ولم تظهر ضغوط بيعية خارجية بسبب مخاطر جيوسياسية قوية.

وقال رامى حجازى خبير سوق المال أن المشهد السياسى العالمى مازال يشهد حالة من الضبابية ، وتلقى التوترات الجيوسياسية بظلالها على جميع الأسواق العالمية فالتصريحات المتضاربة حاليا تعكس حالة من عدم الاستقرار العالمى مما سيكون له مردود سلبى على السوق حيث سيكون له أثر فى خروج بعض الأموال الأجنبية مع تهدئة فى المؤشرات.

ورأى أنه إذا إحتدت التوترات الجيوسياسية مرة أخرى مع إغلاق مضيق هرمز مع ارتفاع أسعار البترول نتيجة الأحداث سيكون له أثر إيجابى على قطاع البتروكماويات وقطاع البترول مع ارتفاعات فى القطاعات الدفاعية كقطاع الأغذية وقطاع الرعاية الصحية والأدوية مع بعض عمليات جنى الأرباح فى السوق نتيجة الأحداث ولكن لفترة مؤقتة وقد يتم الحديث عن تأجيل برنامج الطروحات الحكومية ولكن فى ظل ارتفاع حدة التوترات الجيوسياسية أمادون ذلك فالوقت مناسب للطروحات.

وأضاف أنه مع حدة التوترات من المتوقع أن يتحرك المؤشر الرئيسى بين منطقة 51200 نقطة إلى 53000 نقطة تحركات فى نطاق عرضي.

وعن المؤشر السبعينى أشار إلى أنه متوقع ان يتحرك فى نطاق عرضى بين منطقة 13800 نقطة الى 14700 نقطة وهذا مع ارتفاع حدة التوترات ولكن السوق بحالة جيدة ولكن لابد أن يتأثر بالأحداث العالمية حيث أن البورصة المصرية ليست بمعزل عن الأحداث العالمية.

وتوقع أن يتحرك المؤشر تحركات إيجابية بعد اجازة عيد الأضحى لمستويات 53500 نقطة ولكن المؤشر يستهدف منطقة 55000 نقطة خلال الفترة القادمة وذلك فى حال استمرار هدوء التوترات

ورأى أن من أسباب تراجع مؤشر egx30 بعض الضغوط البيعية نتيجة تنفيذ مراجعة مورجان ستانلى للبورصة المصرية.

وعن المؤشر السبعينى توقع أن يستهدف المؤشر منطقة 15000 نقطة بعد اجازة عيد الأضحى، وأشار إلى أنه من المتوقع خلال الفترة القادمة أن تستمر الإيجابية فى قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية الغير مصرفية وقطاع العقارات وقطاع السياحة وبعض أسهم قطاع الرعاية الصحية والأدوية

ورأى أنه مازال السوق إيجابى ومازال له مستهدفات قياسية جديدة ولكن قد يتخلل هذا الاتجاه بعض عمليات جنى الأرباح الصحية.

من جهته توقع أحمد مرتضى خبير سوق المال استمرار الأداء الإيجابى للسوق ولكن بوتيرة أكثر هدوء بعد العودة من الإجازة، خاصة إذا استمرت مستويات السيولة الحالية ولم تظهر ضغوط بيعية خارجية بسبب مخاطر جيوسياسية قوية.

وأضاف أن أولى مستهدفات المؤشر الرئيسى 54800 نقطة كما أنه من المتوقع أن يعاود المؤشر السبعينى اختبار منطقة 15000 نقطة وفى حال الثبات أعلاها يستهدف 15400 نقطة.

ورأى أن السوق حاليا يتم فيه تدوير للسيولة بين القطاعات المختلفة بصورة انتقائية.

أما القطاعات الواعدة ، فرأى أن قطاع العقارات مازال لديه زخم قوى وقطاع الأسمدة قد يستعيد نشاطه حيث من المتوقع أن تكون نتائج الأعمال خلال النصف الاول من العام إيجابية، بالإضافة إلى القطاع المالى غير المصرفى وبعض الأسهم الصناعية والتصديرية المستفيدة من سعر الصرف ، وأيضا قطاع الأدوية وقطاع النقل.

وتوقع أن يكون الأفضل أداء الشركات التى تحافظ على هامش ربحية جيد مقارنه بحجم المبيعات.

مع تخفيض الرقابة المالية لمقابل الخدمات..

استخراج كنوز صناديق الاستثمار بدون مخاطر

كتب- طه نبيل

تشهد صناديق الاستثمار فى مصر نموًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، مدعومًا بارتفاع الوعى الاستثمارى وتوسع المنصات الرقمية.

وكشفت الهيئة العامة للرقابة المالية عن ارتفاع قيمة صافى أصول صناديق الاستثمار إلى نحو ٤١٠,٦ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٣١٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، كما ارتفع عدد الصناديق إلى ١٨٧ صندوقًا مقابل ١٧٢ صندوقًا بنهاية العام الماضي.

ويأتى هذا النمو بالتزامن مع تحركات تنظيمية تستهدف تعزيز الاستثمار الرقمي، حيث قررت الهيئة العامة للرقابة المالية تخفيض مقابل الخدمات التى تقدمها شركة مصر للمقاصة لمنظومة المنصات الرقمية لصناديق الاستثمار العقاري، بما يخفف الأعباء المالية ويدعم الشمول المالى وزيادة مشاركة صغار المستثمرين.

وفى المقابل، تتزايد بعض المخاوف لدى شريحة من المستثمرين بشأن طبيعة الاستثمار عبر صناديق الاستثمار والمنصات الرقمية، خاصة مع اختلاف مستويات العائد والمخاطر بين الصناديق، وهو ما يفتح نقاشًا حول درجة الأمان وآليات اختيار الصندوق المناسب.

واستطلعت "البورصجية" آراء خبراء سوق المال حول وتيرة النمو السريعة لصناديق الاستثمار فى مصر، ومدى المخاطر المرتبطة بها .

قال الدكتور محمد فؤاد، الخبير الاقتصادي، إن أهم ما يجب أن يدركه المستثمر هو طبيعة الصندوق الذى يدخل فيه، مؤكدًا ضرورة قراءة نشرة الاكتتاب لفهم مكونات الاستثمار بدقة.

وأوضح أن الأمان الكامل يرتبط غالبًا بأدوات مثل أذون الخزانة، بينما ترتفع المخاطر كلما ارتفع العائد المتوقع، مشيرًا إلى أن الصناديق التى تحقق عوائد أعلى لا يمكن أن تكون خالية من المخاطر، وأن التقييم يعتمد على هيكل استثمارات كل صندوق.

وأضاف أن اختلاف أنواع الصناديق بين الأسهم والسندات والتوريق وغيرها يجعل الحكم على درجة الأمان نسبيًا، داعيًا المستثمرين إلى الاعتماد على نشرة الصندوق باعتبارها المرجع الأساسى قبل اتخاذ القرار.

وقال إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفنى بشركة نعيم القابضة للاستثمارات، إن صناديق الاستثمار بشكل عام آمنة نسبيًا، لكن أبرز الملاحظات كانت تتعلق بضعف الإفصاح وبيان المخاطر بشكل كافٍ، وهو ما يحتاج إلى تطوير أكبر.

وأضاف أن المخاطر تختلف بشكل كبير بين صناديق السندات منخفضة المخاطر وصناديق الأسهم والصناديق التى تمول مشروعات، مؤكدًا أن الوعى الاستثمارى لدى الشباب زاد خلال الفترة الأخيرة مع انتشار المنصات الرقمية.

وأشار إلى أن جزءًا من الإقبال الحالى على الصناديق يعود إلى التحول من شهادات الادخار إلى أدوات أكثر مرونة، تسمح بالدخول والخروج دون قيود كبيرة، وهو ما جذب شرائح جديدة من المستثمرين الأفراد.

قال إيهاب رشاد، نائب رئيس مجلس إدارة شركة مباشر كابيتال للاستثمارات المالية، إن صناديق الاستثمار تعد أدوات منظمة وآمنة نسبيًا لأنها تخضع لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، ما يعزز ثقة المستثمرين فيها.

وأوضح أن تراجع أسعار الفائدة كان العامل الرئيسى فى زيادة الإقبال على الصناديق، خاصة مع انتهاء آجال شهادات ادخارية مرتفعة العائد، ما دفع المستثمرين للبحث عن بدائل تحقق عوائد أفضل.

وقال محمد كمال، عضو شعبة الأوراق المالية بالاتحاد المصرى للغرف التجارية، إن الاستثمار فى صناديق الاستثمار يظل واحدًا سواء عبر الطرق التقليدية أو المنصات الإلكترونية، لأن المنصة ليست سوى وسيلة للوصول إلى نفس المنتج.

وأضاف أن المستثمر يجب أن يتأكد من أن الصندوق والشركة التى تديره خاضعين لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، مؤكدًا أن هذه المنظومة أصبحت أكثر تنظيمًا ووضوحًا خلال السنوات الأخيرة.

وأشار إلى أن الأمان فى هذه الأدوات يرتبط بالرقابة والإفصاح، وليس بطريقة الدخول سواء عبر تطبيق أو بشكل مباشر، موضحًا أن الهدف النهائى واحد وهو الاستثمار فى صندوق مرخص ومراقب.

هواوى تخترق قيود ترامب..

«الرقائق» تشتعل الحرب الإلكترونية بين الصين وأمريكا

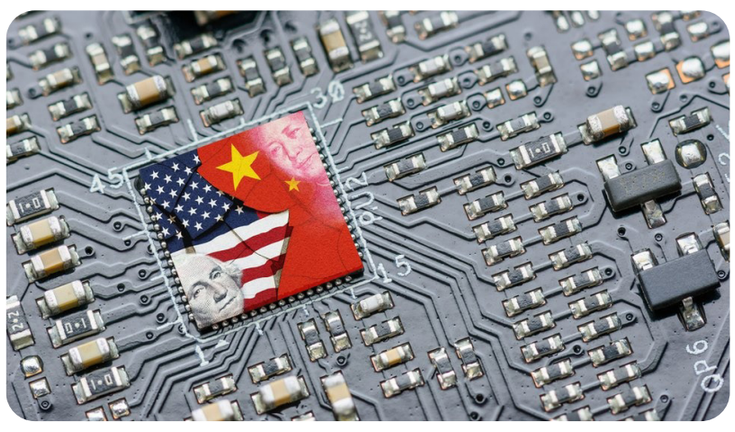

كتب- محمود نبيل:

ما تزال حرب الرقائق الإلكترونية مشتعلة بين عدة بلدان على مستوى العالم، لا سيما وأنها تمثل ركنًا رئيسيًا فى الصناعات التكنولوجية المختلفة، والتى تعتمد عليها اقتصاداتها بصفة رئيسية. أعلنت شركة «هواوي»، وهى إحدى الشركات الصينية العملاقة فى مجالات التكنولوجيا، أنها تستهدف تطوير رقائق إلكترونية بكثافة ترانزستورات تعادل تقنيات تصنيع 1.4 نانومتر، وذلك من خلال خطة تمتد على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ورغم القيود الأمريكية المشددة المفروضة على وصول بكين إلى أحدث تقنيات أشباه الموصلات، تسعى الصين لمواصلة العمل على تطوير قدراتها فى هذا المجال التقنى الحيوي، إذ تعمل «هواوي» على تطوير نهج جديد لتحسين أداء الرقائق يعتمد على إعادة تصميم بنية نقل البيانات داخل الشرائح الإلكترونية، بدلًا من الاعتماد فقط على تقليص حجم الترانزستورات كما هو متبع تقليديًا فى الصناعة.

وتؤكد «هواوي» أنها نجحت خلال السنوات الست الماضية فى تصميم وإنتاج 381 شريحة إلكترونية تعتمد على مبادئ «قانون تاو»، لاستخدامات تشمل الهواتف الذكية والحوسبة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

ويحمل الإعلان أهمية خاصة، لأن تقنية 1.4 نانومتر يُتوقع أن تمثل حدود التكنولوجيا العالمية المتقدمة فى صناعة الرقائق بحلول نهاية العقد الحالي. وباتت سلسلة رقائق Ascend التابعة لـ«هواوي» عنصرًا أساسيًا فى تشغيل نماذج الذكاء الاصطناعى الصينية، بما فى ذلك أحدث نموذج رئيسى لشركة «ديبسيك»، الذى طُرح الشهر الماضي، كما ارتفع الطلب داخل الصين على رقائق Ascend خلال العام الجاري، مع سعى شركات التكنولوجيا المحلية إلى إيجاد بدائل للرقائق المتقدمة التى تنتجها شركة «إنفيديا» والتى تخضع صادراتها إلى الصين لقيود أمريكية صارمة.

تواصل الولايات المتحدة توسيع نطاق القيود المفروضة على صادرات الرقائق المتقدمة إلى الصين، فى إطار مساعيها للحفاظ على تفوقها فى تقنيات الذكاء الاصطناعى والحوسبة المتقدمة.

وفى أحدث خطوة، أعلنت وزارة التجارة الأمريكية نهاية مايو 2026 إرشادات جديدة تستهدف منع الشركات الصينية من الحصول على رقائق الذكاء الاصطناعى الأمريكية المتطورة عبر فروعها وشركاتها التابعة خارج الصين، بعدما أظهرت تقارير أن بعض الكيانات الصينية تمكنت من الوصول إلى معالجات متقدمة من إنتاج Nvidia عبر دول ثالثة. وتعتبر واشنطن أن هذه الرقائق تمثل عنصرًا أساسيًا فى سباق الذكاء الاصطناعى العالمي، وتسعى إلى الحد من استخدامها فى تطوير قدرات الصين التقنية والعسكرية.

وتواجه شركة إنفيديا الخطط الصينية بإطلاق نسخة مُخفّضة من شريحة الذكاء الاصطناعى H20 فى الصين، وذلك عقب فرض الولايات المتحدة قيودًا على تصدير النموذج الأصلي.

وفى تقرير لشبكة CNBC الأمريكية، أبلغت الشركة المصنّعة للرقائق عملاءها الصينيين الرئيسيين، بمن فيهم مزودو خدمات الحوسبة السحابية الرائدون، بنيتها إطلاق شريحة H20 المُعدّلة فى يوليو/تموز، بحسب مصدرين.

وتُمثّل شريحة H20 المُخفّضة أحدث محاولات إنفيديا للحفاظ على وجودها فى أحد أهم أسواقها فى ظلّ الجهود الأمريكية المتزايدة لتقييد وصول الصين إلى تكنولوجيا أشباه الموصلات المتقدمة.

وكانت شريحة H20، التى كانت أقوى شريحة ذكاء اصطناعى من إنفيديا مُرخّصة للبيع فى الصين، قد مُنعت فعليًا من دخول السوق بعد أن أبلغ المسؤولون الأمريكيون الشركة الشهر الماضى بضرورة الحصول على ترخيص تصدير للمنتج.

التخلص من «الرأسمالية» يطمئن المستثمرين..

البورصة تغلق ملف الضرائب بـ«الدمغة»

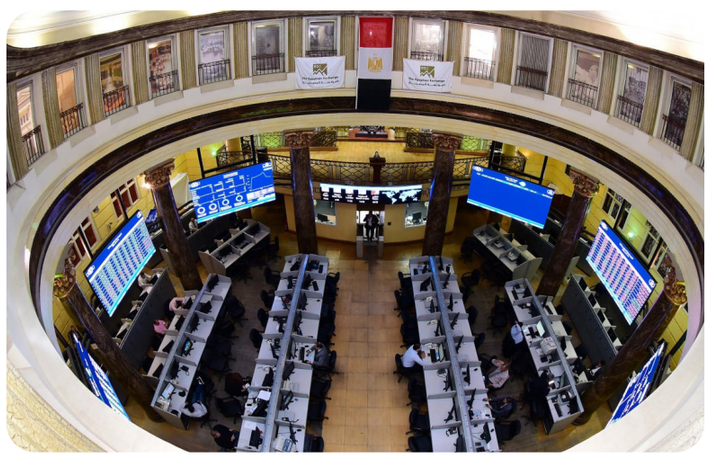

كتب- أحمد عبدالمنعم:

تستعد البورصة المصرية لدخول مرحلة جديدة بعد إحالة الحكومة مشروع تعديل قانون الضرائب إلى مجلس النواب، فى خطوة تستهدف إنهاء الجدل المستمر حول ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات الأوراق المالية، عبر إلغائها نهائيًا للمستثمرين المحليين واستبدالها بضريبة دمغة ثابتة تبلغ 0.5 فى الألف على كل من البائع والمشتري.

يرى خبراء السوق أن الانتقال من نظام ضريبة الأرباح الرأسمالية إلى ضريبة الدمغة الثابتة، قد يسهم فى تعزيز استقرار السوق، من خلال إزالة حالة عدم اليقين التى صاحبت الملف لسنوات، وتوفير إطار ضريبى أكثر وضوحًا للمستثمرين والمتعاملين فى سوق الأوراق المالية.

وعلى مدار سنوات، ظلت ضريبة الأرباح الرأسمالية أحد أكثر الملفات إثارة للجدل داخل سوق المال المصرية، إذ كانت تعتمد على احتساب صافى الأرباح المحققة سنويًا بعد إجراء عمليات معقدة تشمل حساب تكلفة الاقتناء وسعر البيع وتسوية الأرباح والخسائر.

ورغم تأجيل تطبيقها أكثر من مرة للحفاظ على السيولة وجاذبية السوق، فإن استمرار وجودها كمشروع مطروح للتنفيذ خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين، وهو ما دفع الحكومة إلى حسم الملف نهائيًا عبر استبدالها بضريبة دمغة ثابتة ومحددة مسبقًا.

وقال إسلام مصطفى خبير أسواق المال، إن التعديل التشريعى الجديد يمثل إغلاقًا نهائيًا لملف ضريبة الأرباح الرأسمالية، وهو ما يصب فى مصلحة المستثمرين على المدى الطويل.

وأوضح أن النظام السابق كان يجعل الدولة شريكًا للمستثمر فى الأرباح من خلال آليات حسابية معقدة ترتبط بسعر الشراء وسعر البيع وصافى الأرباح المحققة، بينما يتحول الوضع الآن إلى رسوم ثابتة وواضحة تُسدد عند تنفيذ العملية.

وأضاف «مصطفى» أن أبرز مزايا ضريبة الدمغة تتمثل فى الوضوح الكامل، إذ يعرف المستثمر التكلفة مسبقًا وتنتهى علاقته الضريبية بالصفقة فور تنفيذها، دون الحاجة إلى مراجعات أو فحوصات لاحقة للحسابات الاستثمارية.

وحول نسبة الدمغة الجديدة البالغة 0.5 فى الألف، أو ما يعادل 0.05% من قيمة العملية، وصفها مصطفى بأنها نسبة مقبولة ومتوافقة مع ما تطبقه العديد من الأسواق العالمية من رسوم على المعاملات.

وأشار إلى أن بعض الاعتراضات الحالية ترتبط بطبيعة التغيير نفسه، موضحًا أن المستثمرين لم يكونوا يدفعون فعليًا ضريبة أرباح رأسمالية بسبب تعليق العمل بها، وبالتالى فإن ظهور تكلفة جديدة مباشرة على عمليات التداول أثار تحفظات لدى البعض.

وأكد أن زيادة مصروفات التداول ستكون محدودة وواضحة، وهو ما يعد أفضل للسوق من استمرار حالة الغموض المرتبطة بإمكانية تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية فى أى وقت.

وقال محمد حلمى خبير أسواق المال، أن التعديل الجديد يمثل خطوة إيجابية للمستثمرين، خاصة أنه ينهى واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا فى سوق المال.

وأوضح حلمى أن تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية كان يواجه تحديات فنية كبيرة، خصوصًا فى حالات تداخل الأرباح والخسائر داخل المحفظة الاستثمارية الواحدة، ما كان يجعل احتساب الضريبة إلكترونيًا عملية شديدة التعقيد.

وأضاف أن ضريبة الدمغة تعد من أكثر النظم الضريبية شيوعًا فى الأسواق العالمية، لأنها تمنح المستثمر تكلفة محددة ومعروفة مسبقًا قبل تنفيذ الصفقة، بما يضمن مزيدًا من الشفافية والوضوح وسهولة التداول.

«الأموال الساخنة» تقود تقلبات سعر العملة..

«كفة الجنيه» تتأرجح أمام الدولار فى «ميزان الإنتربنك»

كتبت- منال عمر:

شهدت تعاملات شهر مايو تقلبات متباينة فى سعر الدولار مقابل الجنيه المصري، إذ ارتفع تارة وتراجع تارة أخرى، متأثرًا بعمليات بيع وشراء المستثمرين الأجانب لأذون الخزانة بالعملة المحلية، فى ظل حالة عدم اليقين بشأن تطورات الصراع الإيرانى الأمريكى وتداعياته السلبية على المنطقة.

ومنذ بداية التوترات الإقليمية، فقد الجنيه نحو ١٠٪ من قيمته أمام الدولار، ليتراجع إلى أدنى مستوى له بالقرب من ٥٥ جنيهًا للدولار، قبل أن يستعيد جزءًا من خسائره ويتراوح سعره بين ٥٢ و٥٤ جنيهًا وفقًا لآليات العرض والطلب.

ويلتزم البنك المركزى المصرى بتطبيق سياسة سعر الصرف المرن، بما يسمح بتحديد سعر الدولار مقابل الجنيه وفقًا لقوى السوق، بهدف امتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على الاحتياطى النقدي، وذلك فى إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي.

قفزة ٦٣٪ فى معاملات الإنتربنك

انعكست تحركات المستثمرين الأجانب على نشاط سوق الإنتربنك، إذ ارتفعت معاملات الدولار بين البنوك المصرية بنحو ٦٣٪ خلال آخر أسبوع فى مايو، لتصل إلى نحو مليارى دولار، مقارنة بنحو ١,٢٣ مليار دولار فى الأسبوع السابق.

ويبلغ متوسط معاملات الإنتربنك الأسبوعية المعتادة ما بين ٧٥٠ مليون دولار و١,٢ مليار دولار، ما يعكس زيادة ملحوظة فى وتيرة التداول نتيجة عمليات شراء وبيع جزئية نفذها المستثمرون الأجانب فى أذون الخزانة المحلية.

ويعد الإنتربنك سوقا داخلية بين البنوك المصرية، يشرف عليها البنك المركزي، بهدف تنظيم عمليات بيع وشراء الدولار وتلبية احتياجات التمويل.

تعاملات الأجانب

وبحسب بيانات البورصة المصرية، سجلت تعاملات المستثمرين الأجانب فى أذون الخزانة المحلية ببورصة مصر صافى دخول بنحو ١,١ دولار خلال شهر مايو والعرب صافى خروج بنحو ٤٩٢ مليون دولار

وكان البنك المركزى المصرى قد أعلن فى وقت سابق ارتفاع رصيد استثمارات الأجانب إلى نحو ٥٤ مليار دولار بنهاية يناير الماضي، بزيادة تُقدر بنحو ٤١ مليار دولار خلال أول ٢٠ شهرًا من تحرير سعر الصرف.

كانت وكالة ستاندر آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني، قالت فى وقت سابق إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخارجة- الأموال الساخنة للاستثمار فى أذون الخزانة المحلية- ارتفعت إلى نحو ١٠ مليارات دولار خلال شهر واحد- مارس- من بدء النزاع الصراع الأمريكى الإيراني.

تحسن فى مخاطر التأمين على الديون السيادية

انخفضت تكلفة التأمين على الديون السيادية المصرية (سندات الخزانة بالجنيه) لأجل ٥ سنوات إلى ٢,٩٥٪ خلال، لتعود إلى أدنى مستوى منذ ٢٠١٠ أى من نحو ١٦ عاما، وفق رويترز.

وكانت تكلفة التأمين على الديون السيادية المصرية لأجل ٥ سنوات قد قفزت خلال الشهر الأول من التوترات إلى ٤,٢٣٪.

ويعنى انخفاض تكلفة التأمين على الديون السيادية تراجع المخاطر التى يتوقع المستثمرون تحملها عند الاستثمار فى أدوات الدين المصرية لأجل ٥ سنوات.

ماذا يعنى تراجع تكلفة التأمين على الديون السيادية لمصر؟

يرى محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلى للاستثمارات المالية، أن هذا الانخفاض يعكس نظرة مستقبلية إيجابية تجاه الاقتصاد المصري، ويشير إلى تراجع المخاطر المتوقعة للاستثمار بالجنيه المصري.

وأوضح أن انخفاض تكلفة المخاطر يعنى زيادة العائد الصافى للمستثمرين فى أدوات الدين المصرية.

وتتأثر تكلفة التأمين على الديون السيادية المصرية بعوامل مباشرة مرتبطة بالاقتصاد المصري، وعوامل غير مباشرة مثل الاضطرابات الإقليمية والتوترات الجيوسياسية الدولية.

وقبل تنفيذ مصر إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى مارس ٢٠٢٤، ارتفعت تكلفة التأمين على الديون السيادية إلى أكثر من ١٨٪، نتيجة زيادة المخاوف بشأن تفاقم أزمة النقد الأجنبي.

لمستلزمات ماكينات الصراف الآلى وتصنيع سيارات إسعاف..

«الأهلى المصرى» يوقع مع «مصنع قادر» عقود تصنيع جديدة

أعلن البنك الأهلى المصرى توقيع بروتوكول تعاون جديد مع مصنع قادر للصناعات المتطورة، أحد قلاع الهيئة العربية للتصنيع، لتصنيع وتوريد عدد من سيارات الإسعاف المجهزة بالكامل، إلى جانب توفير مستلزمات ماكينات الصراف الآلى من البكر الحرارى المستخدم فى طباعة الإيصالات.

وبحسب بيان البنك اليوم، فقد أعرب اللواء أركان حرب مختار عبد اللطيف رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع عن تقديره للتعاون المثمر والشراكة الاستراتيجية على مدار السنوات الماضية مع البنك الأهلى المصرى كونه أكبر مؤسسة مالية فى مصرو مصنع قادر للصناعات المتطورة، أحد قلاع الهيئة العربية للتصنيع، والتى تمثل هذه الشراكة نموذجًا ناجحًا للتكامل بين القطاع المصرفى والقطاع الصناعى الوطني، بما يدعم توجه الدولة نحو زيادة الاعتماد على المنتج المحلى وتعزيز تنافسية الصناعة المصرية، بما يسهم فى تحقيق المزيد من النجاحات المشتركة ودعم جهود التنمية المستدامة.

وأوضح حسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإدارى بالبنك الأهلى المصرى أن هذا التعاون الجديد مع الهيئة العربية للتصنيع ومصانعها الوطنية يعكس حرص البنك الدائم على دعم الصناعة المحلية كونها على رأس أولوياته.

وأكد سعى البنك للتوسع فى شراء المنتجات المصرية التى تتمتع بمستويات عالية من الجودة والكفاءة، بالإضافة إلى طرح أفكار جديدة لتصنيع منتجات لم تكن تنتج محليا من قبل ومنها أبواب الغرف المحصنة لفروع البنوك والاطار المعدنى للواجهات الزجاجية للمبانى والفروع، والتى كانت تستورد سابقا من الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما يؤكد حرص البنك على دعم الصناعة المحلية.

وتم بنجاح كبير التصنيع المحلى وبمستوى جودة ممتاز وتم اعتماد المواصفات من الولايات المتحدة الامريكية والحصول على شهادة بان المنتج المحلى المصرى هو مماثل تماما للمنتج الأمريكي، حيث يتم التركيب لكل واجهات البنوك فى مصر من انتاج الهيئة.

وقام البنك الأهلى بتوجيه جميع شركات نقل الأموال المتعاقدة معه على تطبيق الاشتراطات الضرورى توافرها طبقاً لاشتراطات قطاع الأمن بالبنك المركزى فى سيارات نقل الأموال من تصفيح ونظم مراقبة واتصالات مع مصنع قادر بالهيئة العربية للتصنيع وذلك كشرط للتعاقد مع البنك، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطنية، مضيفا أن البنك الأهلى المصرى نجح خلال السنوات الماضية فى توفير العديد من احتياجاته التشغيلية بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع، وهو ما يعكس الثقة المتبادلة بين الجانبين ونجاح التجربة فى تحقيق أعلى معايير الجودة والكفاءة.

وأضافت ريهام الأمير مدير عام قطاع الإمداد اللوجيستى بالبنك الأهلى المصرى أن التعاون الحالى يأتى امتدادًا للشراكة الاستراتيجية الناجحة والممتدة بين البنك الأهلى المصرى والهيئة العربية للتصنيع، والتى أسفرت عن تنفيذ العديد من المشروعات النوعية، من أبرزها إنتاج الأبواب المصفحة للغرف المحصنة بفروع البنك محليًا لأول مرة بديلًا عن استيرادها من الخارج، فى تجربة رائدة تُعد الأولى من نوعها فى هذا المجال من إنتاج الهيئة العربية للتصنيع والأثاث المكتبي، وسيارات الفروع المتنقلة، والبكر الحرارى المستخدم فى ماكينات الصراف الآلي.

وأكد أن هذه الخطوة تعكس توجه البنك الأهلى المصرى نحو دعم الصناعة الوطنية وتشجيع الاعتماد على المنتج المحلي، بما يسهم فى إحلال الواردات وتعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، ودعم الاستثمار الصناعي، وتوفير المزيد من فرص العمل، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار اللواء الدكتور مهندس عمرو عبد العزيز عبد الله، رئيس مجلس إدارة مصنع قادران سيارات الإسعاف تم تصنيعها وفقًا لأعلى المواصفات الفنية والتجهيزات الطبية المتخصصة، بما يضمن جاهزيتها الكاملة لتلبية احتياجات البنك الأهلى المصري، وذلك بالاعتماد على الخبرات والكفاءات الوطنية بمصنع قادر للصناعات المتطورة.

«البنك الأهلى» يطلق أول منتج تمويلى للمبانى الخضراء بالسوق المصرية

أعلن البنك الأهلى المصرى إطلاق أول منتج تمويلى من موارده الذاتية متخصص لتمويل المبانى الخضراء، وذلك استمرارًا لدوره الريادى فى دعم التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ويعد البنك الأهلى من أوائل البنوك التى تقدم تلك الخدمات فى القطاع المصرفى، ويستهدف هذا المنتج تمويل تكلفة الاستثمارات الخاصة بمشروعات المبانى المستدامة، التى تحصل على شهادات معتمدة للبناء الأخضر مثل LEED، Green Star، EDGE، وGPRS، بالإضافة إلى المشروعات التى يؤكد استشارى بيئى معتمد التزامها بمعايير المبانى الخضراء.

قال محمد الأتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى إن إطلاق هذا المنتج الجديد يأتى تجسيدًا لرؤية البنك الأهلى المصرى فى تبنى ممارسات مصرفية مسؤولة بيئيًا، وتعزيزا لدور البنك فى دعم مشروعات التنمية المستدامة بما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية وخطة مصر ٢٠٣٠.

وأضاف أن البنك الأهلى يعد من أوائل البنوك التى طرحت منتج تمويلى متخصص لتمويل المبانى الخضراء فى مصر، ويجب على القطاع المصرفى أن يلعب دورًا محوريًا فى مواجهة تحديات التغير المناخي، ومن هنا تأتى أهمية تمويل مشروعات المبانى الخضراء التى تحقق كفاءة فى استخدام الموارد وتقلل من الأثر البيئي.

وقالت سهى التركى نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى إن الهدف من تصميم هذا المنتج هو تقديم أسعار تنافسية وشروط تمويل ميسّرة لتقليل العوائق والتحديات أمام القطاع العام والخاص وتشجيع المزيد من الشركات على اتخاذ خطوات فعلية نحو البناء الأخضر، حيث إنه ليس مجرد منتجًا تمويليًا، بل رؤية متكاملة لتمكين الشركات والمؤسسات من التحول نحو مبانٍ مستدامة بأقل تكلفة ممكنة.

تُعد المبانى الخضراء فرصة استثمارية ذكية، تُسهم بشكل مباشر فى خفض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل من خلال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والمياه والموارد، حيث يتم تقليل النفقات المرتبطة بالصيانة والتبريد والإضاءة، كما تسهم هذه المبانى فى تحسين بيئة العمل وجودة الحياة داخلها، مما ينعكس إيجابًا على إنتاجية العاملين، وفق ما قالته التركي.

وقال شريف رياض الرئيس التنفيذى للائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلى المصرى إن التمويل الجديد سيتيح للمطورين العقاريين والمستثمرين فى القطاعات التعليمية والطبية والسياحية والصناعية وشركات المقاولات، الوصول إلى تمويل مرن يصل إلى مليار جنيه مصرى لكل عميل، وتمويل حتى ٧٥٪ من إجمالى تكلفة الاستثمار فى المشروع مع فترات سداد تصل إلى ٧ سنوات.

بالإضافة الى تقسيم شرائح التسعير بما يراعى مستوى شهادة المبانى الخضراء، وهو ما يتيح لجميع العملاء سواء الحاصلين على شهادات دولية أو من لديهم اعتماد من استشارى المبانى الخضراء فرصة للاستفادة من البرنامج.

وأضاف رياض أنه تم بالفعل الموافقة على تمويل ٣ عملاء ضمن برنامج تمويل المبانى المستدامة بإجمالى تمويل يبلغ نحو ١,٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى عدد ٨ شركات استثمارية أخرى حاليًا تحت الدراسة بإجمالى تمويل يبلغ نحو ٥,٥٢ مليار جنيه.

وأكد حرص البنك على تشجيع جميع الشركاء من القطاعين العام والخاص للاستفادة من هذا المنتج الرائد وبناء مستقبل أكثر كفاءة بيئية واستدامة.

سحب 100 مليار جنيه خلال 9 أيام..

لغز أزمة الكاش قبل عيد الأضحى

كشف محمد الإتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى واتحاد بنوك مصر، أسباب الضغط الكبير على ماكينات الصراف الآلى قبل عيد الأضحى، موضحًا أن العملاء سحبوا نحو ١٠٠ مليار جنيه خلال ٩ أيام السابقة للعيد، ما أدى إلى زيادة الضغط على السيولة النقدية ونفاد الأموال من بعض الماكينات بشكل سريع.

وأوضح الإتربي، فى رسالة نشرها عبر صفحته على موقع «فيسبوك» وتناقلتها وسائل الإعلام والمواقع الصحفية، أن حجم السحب النقدى الكبير يفسر أزمة نقص الكاش التى شهدتها بعض ماكينات الصراف الآلي، داعيا العملاء إلى الاعتماد بشكل أكبر على وسائل الدفع الإلكترونى بدلًا من التعاملات النقدية.

وأشار إلى أن ماكينات الصراف الآلى التابعة للبنك الأهلى المصرى وحدها سجلت سحوبات بقيمة ٩ مليارات جنيه خلال آخر يومين قبل عيد الأضحى.

وشهدت الأيام التى سبقت العيد شكاوى متزايدة من العملاء بشأن نقص السيولة فى بعض ماكينات الصراف الآلي، أثناء محاولتهم سحب أموال لتغطية نفقات العيد ومتطلبات المعيشة.

كما رصدت طوابير طويلة أمام عدد من الماكينات، مع تزايد الإقبال على السحب النقدى قبل بدء إجازة العيد.

وأكدت البنوك أنها فعلت خطط طوارئ لتغذية ماكينات الصراف الآلى عدة مرات يوميًا قبل العيد وخلاله، بهدف ضمان توافر السيولة وتلبية احتياجات العملاء.

تعكس تصريحات الإتربى الزيادة الكبيرة فى الطلب على النقد خلال الفترة التى سبقت العيد، وهو ما وضع ضغوطًا إضافية على البنوك وشركات نقل الأموال لتوفير السيولة بشكل مستمر.

ويرجع جانب كبير من هذه السحوبات إلى صرف الرواتب والمعاشات التى تزامنت مع قرب حلول عيد الأضحى، وليس فقط إلى السحب من الحسابات البنكية.

وكانت وزارة المالية قد قررت تبكير صرف رواتب العاملين بالدولة لشهر يونيو إلى يوم ١٩ من الشهر، لمساعدة الموظفين على تلبية احتياجاتهم قبل العيد.

كما قررت الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية صرف المعاشات مبكرًا خلال الفترة نفسها.

وتؤدى هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع معدلات السحب النقدى بصورة ملحوظة قبل الأعياد، وهى ظاهرة تتكرر سنويًا، وسط دعوات من البنوك للتوسع فى استخدام وسائل الدفع الإلكترونى مثل تطبيق «إنستاباي»، والمحافظ الإلكترونية، وبطاقات الدفع المصرفية.

وأكد الإتربى أن الضغط على السحب النقدى تراجع بشكل ملحوظ مع بداية إجازة عيد الأضحى، حيث انخفضت قيمة السحوبات اليومية إلى أقل من مليار جنيه، مقارنة بما بين ٤ و٤,٥ مليار جنيه يوميًا خلال الأيام السابقة للعيد.

وأضاف أن عدد ماكينات الصراف الآلى التابعة للبنك الأهلى المصرى وبنك مصر بلغ نحو ١٣,٥ ألف ماكينة، بينما تمتلك بقية البنوك العاملة فى السوق المصرية عددًا مماثلًا تقريبًا من الماكينات

خلال الفترة الأخيرة يعتمد العملاء على السحب النقدى من ماكينات الصراف الآلى بهدف تقليل معاناة الذهاب للفروع وتجنب الزحام وكذلك تلاشى فرض البنوك غرامة على المبالغ الصغيرة.

تتيح ماكينات الصراف الآلى حدودا قصوى يومية للسحب النقدى تصل إلى ٣٠ ألف جنيه يتم سحبها على مرة واحدة أو أكثر من مرة للعملاء و٤ آلاف جنيه بحد أقصى للسحبة الواحدة لغير العملاء.

ولا تقر البنوك عمولة على السحب النقدى على عملائها ولكن تفرض رسوما بين ٥ و١٥ جنيها على غير العملاء فى السحبة الواحدة.

لجأ البنك الأهلى باعتباره أكبر بنك فى القطاع المصرفى المصرى إلى الاعتماد على اتوبيسات محملة بماكينات الصراف الآلى تجوب الشوارع والميادين بهدف إتاحة خدمة السحب النقدى فى محاولة للتسهيل على العملاء.

كما تتيح ماكينات الصراف الآلى خدمة الإيداع النقدى على مدار اليوم بحد أقصى ٣٠ ألف يوميا فى أغلب البنوك ويصل إلى ١٠٠ألف جنيه فى البنك الأهلى المصري.

هل تهدد بحدوث فقاعة تعثر؟..

مخاطر «بنوك الظل» فى مصر

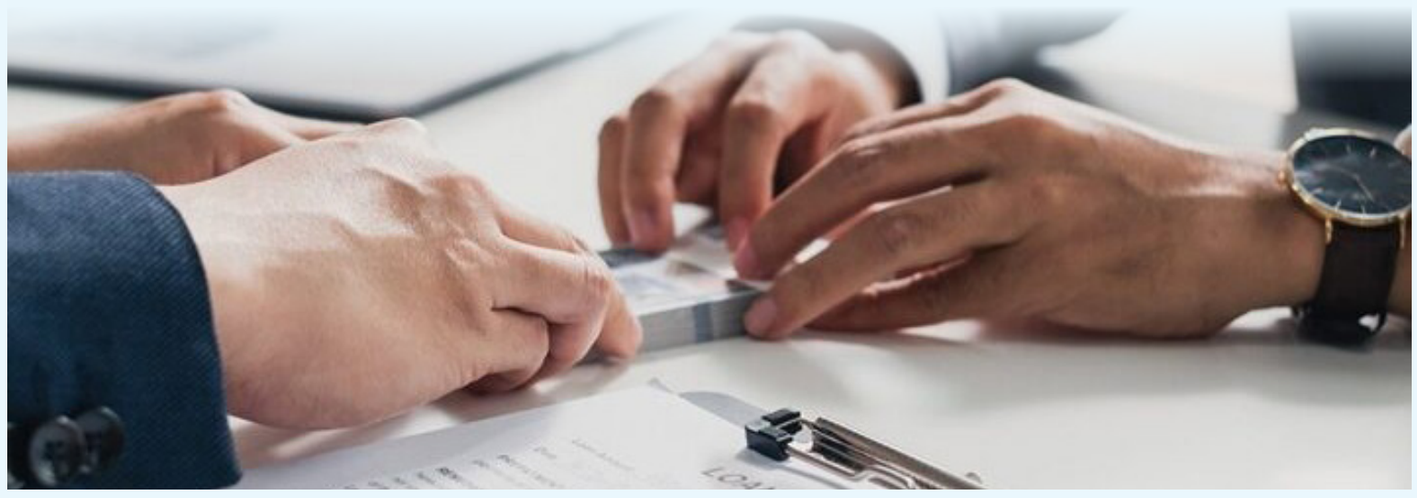

كتبت- منال عمر:

يرى مصرفيون واقتصاديون أن التوسع المتسارع فى نشاط شركات التمويل غير المصرفى، المعروفة بـ«بنوك الظل»، فى مصر يفتح بابا واسعا للنقاش حول مدى تأثيره على استقرار النظام المالي.

بينما يؤكد البعض أن هذا القطاع يساهم فى دعم الشمول المالى وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل، ويحذر آخرون من أن أى تراخ فى معايير منح الائتمان قد يؤدى إلى تراكم مخاطر مالية يصعب السيطرة عليها مستقبلًا.

وكان البنك المركزى قد شدد العام الماضى على البنوك بضرورة الحصول على خطاب من الهيئة العامة للرقابة المالية قبل التوظيف لدى الشركات الخاضعة لرقابتها، سواء فى منح أو تجديد التسهيلات الائتمانية أو عمليات التوريق وغيرها، على أن يفيد الخطاب بسلامة أداء تلك الشركات والتزامها بالمعايير والقواعد المنظمة للنشاط، وعدم وجود مخالفات أو جزاءات إدارية بحقها.

تحذير من هشام عز العرب

أبدى هشام عز العرب، الرئيس التنفيذى للبنك التجارى الدولى (CIB)، عن قلقه من توسع «بنوك الظل» فى تمويل الأفراد بدلًا من البنوك.

وأشار إلى أن وجود تفاوت فى مستوى الرقابة ومدى التزام بعض هذه المؤسسات بمعايير التقييم الائتمانى الصارمة المطبقة فى البنوك.

وحذر من أن «شرارة صغيرة» فى قطاع التمويل غير المصرفى قد يكون لها تأثير واسع على الاقتصاد، مشبهًا ذلك بما حدث فى أزمة الرهن العقارى عالية المخاطر (Subprime) فى الولايات المتحدة، والتى أدت إلى أزمة مالية عالمية.

وأشار إلى وجود حالات حصل فيها أفراد على قروض دون ضمانات كافية أو استعلام ائتمانى دقيق، لافتا إلى حصول بعض العملاء على تمويلات كبيرة دون تطبيق نظام التقييم الائتمانى «آى سكور» بشكل كامل.

وبحسب بيانات هيئة الرقابة المالية، بلغ عدد الشركات والجهات الخاضعة لرقابتها نحو ٢٥٣٢ شركة وجهة، تخدم أكثر من ٦٤ مليون عميل فى مختلف أنحاء الجمهورية، بما فى ذلك المناطق الأكثر احتياجًا. كما أوضحت البيانات أنه بنهاية عام ٢٠٢٥ بلغ حجم محافظ التمويل غير المصرفى نحو ٤١٧ مليار جنيه، بعدد عقود تمويلية تجاوز ٩,٨ مليون عقد، فى حين سجلت نسب التعثر أقل من ٣٪.

كما بلغت قيمة التمويلات المقدمة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة نحو ١,٤ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥، وهو ما يمثل نحو ٥٤٪ من إجمالى التمويلات المقدمة للقطاع الخاص والأفراد فى مصر.

هل تتكرر أزمات التمويل العالمية فى مصر؟

واستبعد عضو مجلس إدارة فى أحد البنوك الخاصة أن يؤدى نشاط شركات التمويل غير المصرفى إلى فقاعة تعثر مماثلة لما حدث فى أمريكا.

وأوضح أن أزمة الرهن العقارى الأمريكية ارتبطت بتوسع الإقراض عبر بطاقات الائتمان، وهو ما يختلف عن طبيعة التمويل الاستهلاكى فى مصر.

وأكد أن هذه الشركات تلتزم باستخدام أنظمة التقييم الائتمانى، وتخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، كما أن تمويلاتها تعتمد بدرجة كبيرة على البنوك، ما يقلل من مخاطر التعثر، خاصة مع انخفاض نسبته بشكل عام.

وأشار عضو مجلس الإدارة إلى أن البنوك لا تمول هذه الشركات إلا بعد دراسة جدارتها الائتمانية والحصول على ضمانات إضافية، بما يحد من احتمالات التعثر.

جدل فى مصر حول بنوك الظل

أوضح تامر يوسف الخبير المصرفى أن الجدل حول تنامى نشاط شركات التمويل الاستهلاكي، أو ما يعرف بـ التمويل الموازى (Shadow Banking)، يجب النظر إليه بصورة أشمل، خاصة عند مقارنته بقطاعات أخرى تعمل خارج الإطار المصرفى التقليدي.

وأشار إلى أن إجمالى محافظ التمويل لدى شركات التمويل الاستهلاكى يقدر بنحو ٤١٧ مليار جنيه، فى حين يصل حجم التمويل بالتقسيط داخل سوق التطوير العقارى إلى نحو ١,٨ تريليون جنيه، وهو نشاط يتم فى معظمه دون الاعتماد على قواعد الاستعلام الائتماني.

وأضاف أن كلا النشاطين يصنفان ضمن التمويل الموازي، إلا أن شركات التمويل الاستهلاكى تخضع لرقابة وتنظيم رسمي، بينما يفتقر سوق التمويل العقارى إلى جهة رقابية موحدة، ما يجعل الحاجة إلى تنظيمه أكثر إلحاحًا خلال الفترة المقبلة.

تحدى الرقابة

كما أشار محمد فؤاد الخبير الاقتصادى إلى أن التحدى الأكبر يتمثل فى الرقابة، إذ يشرف البنك المركزى المصرى على عدد محدود من البنوك، بينما تتولى الهيئة العامة للرقابة المالية الإشراف على آلاف الشركات، وهو ما يمثل عبئًا تنظيميًا كبيرًا.

وأضاف أن الضغوط المعيشية تدفع كثيرا من المواطنين إلى اللجوء إلى التمويل لتغطية احتياجات أساسية مثل الأجهزة المنزلية والاحتياجات الدراسية، فى ظل تراجع معدلات الادخار.

كما أشار إلى أن معدل الادخار تراجع إلى نحو ١٪ من الناتج المحلى بعد أن كان ١٥٪ قبل نحو عشر سنوات، ما يثير مخاوف بشأن الاستدامة المالية، رغم أن نسب التعثر فى شركات التمويل غير المصرفى لا تزال منخفضة، إلا أن توسعها غير المنضبط قد يخلق تأثيرًا عدويًا مشابهًا لأزمات مالية سابقة.

معايير الرقابة المالية

وأكد شريف سامي، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية الأسبق، أن جميع البنوك وشركات التمويل غير المصرفى تسجل بيانات المقترضين لدى شركة «آى سكور»، بما يتيح الاطلاع على السجل الائتمانى للعملاء قبل منح التمويل.

وأشار خلال منشور له على إكس إلى أن الشركات المقيدة فى البورصة تفصح بوضوح عن حجم الديون المتعثرة ومخصصات الخسائر الائتمانية ضمن قوائمها المالية المنشورة.

وأكد أن غالبية الشركات العاملة فى القطاع تلتزم بمعايير الانضباط الائتماني، وتخضع لرقابة مستمرة من الجهات التنظيمية.

وفقًا لتقييم وكالة التصنيف Microfinanza Rating..

«بنك مصر» يحصد المستوى الذهبى لشهادة حماية عملاء التمويل متناهى الصغر

حصل بنك مصر على شهادة حماية العملاء – المستوى الذهبي، وذلك وفقًا لتقييم وكالة التصنيف العالمية Microfinanza Rating (MFR) والتى تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا وتقدم التقييمات والبيانات والخبرات الفنية فى مجال التمويل المستدام، وبالتعاون الفنى مع مؤسسة التمويل الدولية IFC.

واحتفالاً بهذا الحدث تم تنظيم فاعلية بحضور حسام عبد الوهاب – نائب الرئيس التنفيذى لبنك مصر و شريف لقمان – وكيل محافظ البنك المركزى المصرى لقطاع الشمول المالى والاستدامة، و سعد صبرة – رئيس مكتب مؤسسة التمويل الدولية IFC فى مصر ، والدكتورة هالة أبو السعد – رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصرى لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والتمويل متناهى الصغر، والدكتورة منى ذو الفقار – عضو مجلس أمناء مؤسسة Cerise+SPTF، بالإضافة الى ماجد عبد الله رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهى الصغر ببنك مصر ولفيف متميز من قيادات كلاً من بنك مصر والبنك المركزى المصرى و مؤسسة التمويل الدولية IFC .

وتعد الشهادة جزء من المبادرة المشتركة للتمويل المسؤول التى تقوم بها مؤسسة التمويل الدولية " IFC " والاتحاد المصرى لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، والتى تمنح إلى أكبر مانحى التمويل متناهى الصغر للحصول على شهادة حماية العملاء المُعترف بها دوليًا، وهى مبادرة مشتركة لمجموعة البنك الدولى مدعومة من حكومات المملكة المتحدة والسويد وسويسرا، لتعزيز خلق فرص عمل مستدامة ونمو اقتصادى يقوده القطاع الخاص، بدعم استشارى من مؤسسة التمويل الدولية.

وفى إطار هذه المبادرة حصد بنك مصر المستوى الذهبى لشهادة حماية عملاء التمويل متناهى الصغر ليصبح أول بنك فى مصر يحصل على أعلى مستوى لهذا الإنجاز، مما يعكس مدى التزام البنك بوضع رضاء عملائه ودعم مشروعاتهم فى المقام الأول، مع تأكيد حرص البنك على تطبيق الممارسات المالية المسؤولة المرتكزة على العميل.

وتعد هذه الشهادة إحدى الشهادات الدولية المُتخصصة التى تستند إلى معايير عالمية تتضمن تحليل مؤشرات المبادئ الثمانية بدقة وتقيس مدى التزام المؤسسات المالية بتطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بحماية العملاء، وتشمل تصميم وتقديم المنتجات المالية المناسبة لاحتياجات العملاء، والوقاية من الإفراط فى مديونية العملاء، وتعزيز الشفافية فى الإفصاح عن المنتجات والخدمات، وتطبيق سياسات التسعير المسؤول، إلى جانب ضمان المعاملة العادلة واحترام العملاء، والحفاظ على سرية بياناتهم، وتوفير آليات فعّالة لتلقى الشكاوى وتسويتها، فضلاً عن تطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة الموارد البشرية بما يدعم حماية حقوق العملاء.

صرح حسام عبد الوهّاب – نائب الرئيس التنفيذى لبنك مصر بأن حصول البنك على هذه الشهادة يمثل شهادة ثقة دولية جديدة تُضاف إلى سجل إنجازاته، ويعكس نضج نموذج أعماله وقدرته على تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والمسؤولية المؤسسية، بما يدعم الاستدامة ويعزز إدارة المخاطر.

وأكد عبد الوهّاب على حرص البنك الدائم على وضع العميل فى صدارة أولوياته، من خلال الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتبنى أحدث النظم الرقابية والتشغيلية التى تضمن حماية حقوق العملاء وتعزز ثقتهم فى الخدمات المصرفية المقدمة، مع تقديم خدمات مالية مسؤولة وآمنة تلبى احتياجات مختلف شرائح العملاء، وخاصة قطاع المشروعات الصغيرة باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادى ودعم التنمية الشاملة.

وقال شيخ عمر سيلا المدير الإقليمى لمؤسسة التمويل الدولية لشمال أفريقيا والقرن الأفريقى إن حصول بنك مصر على الشهادة الذهبية لحماية حقوق عملاء التمويل المتناهى الصغر يعزز التوجه المتزايد نحو التمويل المسؤول فى مصر.

وأضاف "من خلال العمل مع البنوك المصرية على تبنى أرقى المعايير الدولية فى حماية العملاء، لا تقتصر جهود مؤسسة التمويل الدولية على تعزيز القطاع المالى فقط، بل تمتد لتمكين التمويل متناهى الصغر كمحرك قوى وفعال للنمو المُستدام، بما يسهم فى دعم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة فى كافة أنحاء البلاد.

وقال Aldo Moauro من شركة (MFR): يعكس حصول بنك مصر على شهادة حماية العملاء من المستوى الذهبى التزامًا مؤسسيًا قويًا بالتمويل المسؤول والممارسات التى تضع العميل فى المقام الأول، لقد كان من دواعى سرور MFR التعاون مع بنك مصر خلال تلك الرحلة، وأشاد السيد Aldo بالتفانى الذى أظهره فريق العمل بالبنك فى كل مرحله من مراحل التقييم، حيث يمثل ذلك الإنجاز حدث هام للقطاع المصرفى المصري، ويعزز أهمية ترسيخ مبادئ حماية حقوق العملاء فى صميم الخدمات والمنتجات المالية المُقدمة.

عودة ارتفاع الأصول الأجنبية للبنوك المصرية

عاد فائض صافى الأصول الأجنبية للبنوك المصرية ككل شاملا «البنوك التجارية والبنك المركزى معا» للارتفاع خلال أبريل بنسبة ٧,٢٪ على أساس شهرى لأول مرة منذ الصراع الإيرانى بالمنطقة.

ارتفع صافى أصول القطاع المصرفى المصرى ككل بنحو ١,٥٦ مليار دولار خلال أبريل إلى نحو ٢٢,٩ مليار دولار، بحسب بيانات البنك المركزى المصري.

يأتى ذلك الارتفاع بعد استيعاب مصر صدمة خروج الاستثمار الأجنبى من أذون الخزانة المحلية وعودة جزءا منها وتراجع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

بحسب البيانات الأرشيفية للمركزي، فقد تم احتساب سعر الصرف عند ٥٤,٦٤ جنيه لكل دولار فى مارس و٥٣,٦٧ جنيه فى أبريل.

كانت وكالة ستاندر آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني، قالت فى تقرير سابق لها، إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخارجة- الأموال الساخنة- للاستثمار فى أذون الخزانة المحلية- ارتفعت إلى نحو ١٠ مليارات دولار خلال شهر واحد- مارس- من بدء النزاع الصراع الأمريكى الإيراني.

بحسب بيانات البورصة عاد نحو ٣ و٤ مليارات دولار خلال أبريل من إجمالى الأموال الساخنة التى خرجت من مصر بعد استيعاب الصدمة وتزايد التوقعات بقرب وقف الحرب الإيرانية.

يمثل صافى الأصول الأجنبية ما تملكه البنوك من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية، ويكون قابلاً للتسييل فى الأوقات التى يحتاج فيها البنك إلى سيولة لسداد التزاماته.

بحسب البيانات فإن صافى الأصول الأجنبية للبنوك التجارية ارتفع بنحو ٣٢,٥٪ خلال أبريل على أساس شهرى إلى نحو ٧,٧٤ مليار دولار وهو ما عزز من عودة ارتفاع فائض صافى الأصول ككل.

على النقيض تراجع فائض صافى أصول البنك المركزى بنحو ٢,٢٪ إلى نحو ١٥,١٦ مليار دولار بنهاية أبريل.

زيادة تحويلات المصريين بالخارج 32%

أعلن البنك المركزى المصرى تسجيل تحويلات المصريين العاملين بالخارج قفزة قياسية خلال أول ٩ أشهر من العام المالى الجاري.

وأوضح أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قفزت ٣٢٪ خلال أول ٩ أشهر من العام المالى الجارى على أساس سنوى إلى نحو ٣٤,٩ مليار دولار.

QNB مصر يقود تطوير منظومة التحصيل الإلكترونى للنقل الثقيل

أعلن QNB مصر، الشركة التابعة لمجموعة QNB، المؤسسة المالية العاملة فى الشرق الأوسط وإفريقيا، عن إطلاق منظومة حديثة لتحصيل الرسوم إلكترونيا على بوابات الدفع الرقمية فى الطرق السريعة، تعزيزا لريادته فى مجال المدفوعات الرقمية.

وتوفر هذه المنصة أحدث الحلول المصرفية الرقمية لمركبات النقل الثقيل على الطرق السريعة فى مختلف أنحاء الجمهورية لدفع رسوم العبور، بما يساهم فى دعم الكفاءة التشغيلية والشفافية فى عمليات التحصيل، وتسريع عمليات الدفع والتسوية، وتقليل الاعتماد على المدفوعات النقدية، إلى جانب تيسير الحركة المرورية.

وتعكس هذه الخطوة التزام QNB مصر كمؤسسة مالية رائدة بدعم خطط الدولة للتحول الرقمى الشامل، وبناء اقتصاد رقمى مستدام، وتحقيق الشمول المالي، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية البنك الرقمية.

ويساهم البنك الأهلى المصرى فى ميكنة تحصيل رسوم عبور المركبات الملاكى على الطرق السريعة، بما يعزز الجهود فى القضاء على الازدحام المرورى عند بوابات الرسوم وتحصيل الرسوم إلكترونياً بكل سرعة وسلاسة.

وتعمل منظومة التحصيل من خلال تطبيق إلكترونى مصمم لمركبات النقل الثقيل والملاكى يتيح للمستخدمين إنشاء حسابات خاصة بهم وشحن أرصدتهم بسهولة عبر قنوات دفع متنوعة. كما يتيح التطبيق للمستخدمين رمز (QR Code) خاص بكل مركبة يقوم النظام بمسحه عند بوابات العبور ليتم خصم الرسوم تلقائياً من الرصيد وفتح البوابة.

ولتفعيل هذه المنظومة، قام QNB مصر بالتوقيع على عدد من الشراكات تشمل التعاون مع شركة «ضامن»، الرائدة فى مجال المدفوعات الإلكترونية، وعدد آخر من الشركات مثل أوكتين وفيولين وبتروآب وتفويلة، والتى يمكن لأصحاب المركبات التعاقد معها لتسهيل خدمات الدفع والتحصيل.

بجانب شرق وغرب القاهرة..

موجة انتعاش للسوق العقارى قادمة من الساحل الشمالى

كتب- أدهم عبدالفتاح:

توقع عدد من المطورين والخبراء العقاريين أن يشهد السوق العقارى المصرى حالة من النشاط الملحوظ خلال الفترة المقبلة، مدفوعة بزيادة الطلب على العقارات، واستمرار طرح مشروعات جديدة فى مختلف المناطق، إلى جانب انطلاق الموسم الصيفى الذى يعد من أهم مواسم البيع فى القطاع العقاري.

وأكد الخبراء أن العقار لا يزال يحافظ على مكانته كأحد أهم الأوعية الاستثمارية الآمنة، فى ظل رغبة العملاء فى الحفاظ على قيمة مدخراتهم وتحقيق عوائد استثمارية مستقرة على المدى الطويل.

ويرى خبراء القطاع أن الساحل الشمالى سيظل خلال الأشهر المقبلة أحد أهم المحركات الرئيسية للسوق العقارى المصري، فى ظل استمرار الشركات فى طرح مشروعات جديدة وتقديم عروض تنافسية تستهدف زيادة المبيعات.

وأوضح أن المشروعات السياحية والعمرانية المتنامية بالمنطقة تساهم فى تعزيز وجذب للمستثمرين والعملاء، ما يجعلها عنصرًا رئيسيًا فى دعم أداء السوق العقارية خلال الموسم الحالي.

وقال على جابر، العضو المنتدب لشركة فوريا للتطوير العقاري، إن الفترة التى تلى إجازة عيد الأضحى تمثل بداية موسم الساحل الشمالي، والذى يعد أحد أهم المواسم البيعية لشركات التطوير العقارى فى مصر.

وأوضح جابر أن الساحل الشمالى أصبح خلال السنوات الأخيرة المحرك الرئيسى للمبيعات داخل السوق العقاري، حيث تشهد المشروعات الساحلية إقبالًا كبيرًا من العملاء الباحثين عن فرص استثمارية أو وحدات للاستخدام الصيفي.

وأضاف جابر أن نسبة كبيرة من المبيعات السنوية التى تحققها الشركات العقارية تأتى خلال موسم الصيف، وهو ما يدفع الشركات إلى الاستعداد مبكرًا من خلال طرح مراحل جديدة وتقديم تسهيلات وأنظمة سداد متنوعة لجذب شرائح مختلفة من العملاء.

وأشار إلى أن استمرار التنمية العمرانية والسياحية بالساحل الشمالى ساهم فى تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، ما جعل المنطقة واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية العقارية فى مصر.

وأكد محمد الشامي، رئيس مجلس إدارة شركة ارتكاز العقارية، أن السوق العقارية المصرية مقبلة على مرحلة جديدة من النشاط خلال الفترة المقبلة، مدفوعة بالطلب الحقيقى على العقارات واستمرار المشروعات القومية والتنموية.

وأوضح أن منطقتى شرق وغرب القاهرة تعدان من أكثر المناطق المرشحة لتحقيق معدلات مبيعات مرتفعة خلال الفترة المقبلة، بفضل ما تشهدانه من توسعات عمرانية ومشروعات سكنية وتجارية وإدارية متكاملة.

وأشار إلى أن شرق القاهرة تواصل جذب شريحة كبيرة من المشترين والمستثمرين نتيجة التطور الكبير فى البنية التحتية وشبكات الطرق، بينما تحافظ غرب القاهرة على مكانتها الاستثمارية بفضل تنوع المشروعات والمواقع الاستراتيجية التى تتمتع بها.

وأكد الشامى أن العروض والتسهيلات التى تقدمها الشركات العقارية فى الساحل الشمالى خلال الموسم الصيفى ستنعكس بشكل مباشر على حجم المبيعات، متوقعًا أن يشهد السوق معدلات نمو جيدة خلال النصف الثانى من العام.

وقال إسلام رجب، الخبير العقاري، إن الفترة المقبلة ستشهد إقبالًا كبيرًا على شراء العقارات، خاصة مع دخول موسم الصيف الذى يعد من أكثر الفترات نشاطًا داخل السوق العقاري.

وأوضح أن الإجازات الصيفية تدفع العديد من العملاء إلى البحث عن فرص شراء الوحدات السكنية والساحلية، لاسيما فى الساحل الشمالى الذى أصبح وجهة رئيسية للراغبين فى الاستثمار أو الترفيه فى الوقت نفسه.

وأضاف أن العديد من العملاء يفضلون استغلال العروض والتسهيلات التى تطرحها الشركات خلال الموسم الصيفى لاتخاذ قرار الشراء، وهو ما ينعكس إيجابًا على حركة المبيعات داخل السوق.

المهندس علاء فكرى يقيم شراكة الدولة فى حوار مع «البورصجية»:

ثبات أسعار وحدات «سكن لكل المصريين» يضغط على المطورين

حوار - أدهم عبدالفتاح:

فى ظل توجه الدولة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص فى تنفيذ وحدات مشروع «سكن لكل المصريين»، كشف المهندس علاء فكري، نائب أول رئيس لجنة التطوير العقارى بجمعية رجال الأعمال المصريين، فى حوار مع «البورصجية»، عن أبرز التحديات التى تواجه المطورين العقاريين، ورؤيته لآليات تنفيذ المبادرة، وذلك فى الحوار التالي:

**** ما ريك فى تجربة طرح تنفيذ وحدات «سكن لكل المصريين» بالشراكة مع القطاع الخاص؟**

أرى أن هذه الخطوة تعكس حرص الدولة، ممثلة فى وزارة المالية، على توسيع نطاق الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدور أكبر فى تنفيذ المشروعات السكنية، كما تؤكد وجود توجه جاد للاستفادة من خبرات المطورين العقاريين وتسريع معدلات التنفيذ.

**** هل جاءت كراسة الشروط معبرة عن مطالب المطورين العقاريين فى الشراكة؟**

كراسة الشروط جاءت بعد سلسلة من الاجتماعات والمناقشات المكثفة بين المطورين وجمعية رجال الأعمال المصريين، بالتنسيق مع مى عبد الحميد، حيث تم عرض عدد من المطالب والمقترحات الخاصة بالقطاع، وتم بالفعل الاستجابة لجزء منها وإدراجها ضمن الكراسة، وهو أمر إيجابي.

**** ما أبرز التحديات التى تواجه المطورين فى تنفيذ الوحدات؟**

التحدى الأكبر يتمثل فى حالة عدم وضوح الرؤية الاقتصادية عالميًا، خاصة مع استمرار التوترات الدولية وتأثيرها المباشر على أسعار الطاقة والخامات ومواد البناء. هذه المتغيرات تجعل من الصعب على المطور العقارى الالتزام بتنفيذ وحدات بأسعار ثابتة أو حتى ضمن حدود زيادة محددة مسبقًا، لأن عنصر المخاطرة أصبح مرتفعًا للغاية.

**** الدولة حددت أسعارًا للبيع ضمن كراسة الشروط.. هل ترونها مناسبة؟**

فى ظل الارتفاعات الحالية للتكاليف، هناك فجوة واضحة بين الأسعار المحددة والتكلفة الفعلية للتنفيذ. من الصعب تنفيذ وحدات كاملة التشطيب بأسعار ثابتة بينما أسعار الخامات تتغير بشكل مستمر، وهو ما قد يضع المطور أمام ضغوط مالية كبيرة.

**** وما المقترح المناسب لتحقيق التوازن؟**

أقترح اعتماد آلية تسمح بالبيع وفق سعر التكلفة الفعلية مضافًا إليه هامش ربح محدود لا يتجاوز ١٠٪، بما يضمن عدم تعرض المطور للخسائر، وفى الوقت نفسه يحافظ على استدامة تنفيذ المشروع وتحقيق أهداف الدولة الإسكانية.

التكلفة الفعلية للوحدة تتجاوز مليونى جنيه.. ونطالب بتسعير يحقق ربحًا عادلًا

**** هل حصول المطور على جزء تجارى من الأرض يمكن أن يعوض فارق التكلفة؟**

منح المطورين جزءًا من الأرض – يعادل نحو ٢٠٪ – لاستخدامات تجارية يُعد خطوة جيدة، لكنه قد لا يكون كافيًا لتعويض فجوة التكاليف، خاصة أن معظم الأراضى المطروحة تقع فى مدن متقاربة، ومع اتجاه أغلب الشركات لتنفيذ أنشطة تجارية، قد يرتفع حجم المعروض بما يؤثر على العوائد المتوقعة.

**** إلى أى مدى ارتفعت تكلفة تنفيذ الوحدة السكنية خلال الفترة الحالية ؟**

التكلفة الفعلية للوحدة السكنية، دون احتساب سعر الأرض، تتراوح بين ١,٦ و١,٨ مليون جنيه، بينما تتجاوز مليونى جنيه للوحدة كاملة التشطيب، وهو ما يوضح حجم التحدى فى الالتزام بأسعار البيع المحددة.

**** كيف تقيم مبادرة وزارة الإسكان بشكل عام؟**

لاشك أن المبادرة مهمة للغاية وتمثل فرصة لتعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص، لكن نجاحها يتطلب مرونة أكبر فى التسعير، ومراعاة المتغيرات الاقتصادية، لضمان تحقيق التوازن بين توفير وحدات مناسبة للمواطنين، واستمرار قدرة المطورين على التنفيذ بكفاءة واستدامة.

خلال الربع الأول من 2026..

تراجع مبيعات أكبر 10 مطورين عقاريين فى مصر

كتبت صفاء أرناؤوط وأدهم عبدالفتاح

كشف أحدث تقارير مؤسسة «ذا بورد كونسالتنج» للاستشارات العقارية، عن تراجع إجمالى عدد الوحدات المباعة من قبل أكبر ١٠ مطورين عقاريين فى السوق المصرى بنسبة ١٥٪ خلال الربع الأول من العام الجارى ٢٠٢٦، لتسجل نحو ١٥,٥ ألف وحدة سكنية.

وأظهر التقرير انخفاضاً فى القيمة الإجمالية للمبيعات بنسبة ٦,٥٪، حيث سجلت الشركات العشر الكبرى مبيعات تعادل ٢٧١ مليار جنيه مصرى خلال الثلاثة أشهر الأولى من ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٢٩٠ مليار جنيه فى الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥. وأشار التقرير إلى أن زيادة أسعار الوحدات ساهمت بشكل ملحوظ فى دعم قيمة المبيعات والحد من وتيرة هبوطها الحاد رغم تراجع عدد الوحدات المباعة.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافى للمبيعات خلال الربع الأول، واصلت منطقة شرق القاهرة هيمنتها على الصدارة، وجاء الترتيب كالتالي:

١ شرق القاهرة: ١٣٠ مليار جنيه.
٢ الساحل الشمالي: ٥٠ مليار جنيه.
٣ العين السخنة: ٤٠ مليار جنيه.
٤ غرب القاهرة: ٣٠ مليار جنيه.

وشهد أداء المطورين العشرة الكبار تبايناً واضحاً مقارنة بالربع الأول من العام الماضي؛ حيث سجلت بعض الشركات قفزات استثنائية فى حين واجهت شركات كبرى أخرى تراجعاً ملحوظاً:

بالم هيلز: تصدرت قيم المبيعات بـ ٥٢ مليار جنيه (رغم تراجعها من ٨٠,١ مليار جنيه فى ٢٠٢٥).

مجموعة طلعت مصطفى: جاءت فى المرتبة الثانية بـ ٤٩ مليار جنيه (مقابل ٧٧ مليار جنيه فى الفترة المقارنة).

تطوير مصر: حققت القفزة الأعلى والأكبر فى السوق بنمو فلكى يعادل +١٢٦٩٪، لتسجل مبيعاتها ٤٣,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٣,٢ مليار جنيه فقط فى الربع الأول من ٢٠٢٥.

إعمار مصر: واصلت الأداء الإيجابى بنمو +٤٦٪ لتسجل ٣٥,٦ مليار جنيه (مقابل ٢٤,٤ مليار جنيه).

هايد بارك: نمت بنسبة +١٧٪ محققة ٢٥,٣ مليار جنيه (مقابل ٢١,٦ مليار جنيه).

أورا: ارتفعت بمعدل +٤٨٪ لتسجل ١٢ مليار جنيه (مقابل ٨,١ مليار جنيه).

وفى المقابل، سجلت شركات أخرى تراجعات متفاوتة فى قيم مبيعاتها الربع سنوية، حيث انخفضت مبيعات «لافيستا» لتسجل ١٤,٥ مليار جنيه (مقابل ١٦,٨ مليار جنيه)، وتراجعت «ماونتن فيو» إلى ١٤,٥ مليار جنيه (مقابل ٢١,٥٦ مليار جنيه)، وهبطت مبيعات «جى ديفيلوبمنتس» إلى ١٣ مليار جنيه (مقابل ١٧ مليار جنيه)، فى حين شهدت «مدينة مصر» تراجعاً طفيفاً لتسجل ١١,٧ مليار جنيه (مقابل ١٢,٤ مليار جنيه).

«ماجد الفطيم» تضع حجر أساس «چنكشن» باستثمارات 500 مليون جنيه

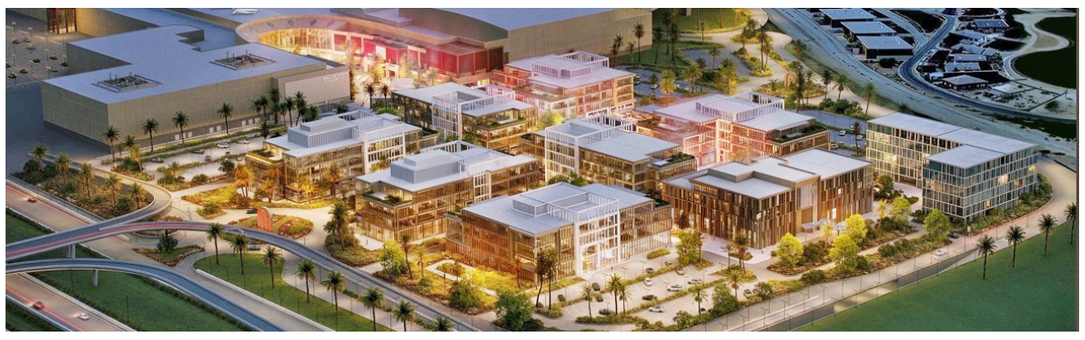

أعلنت شركة ماجد الفطيم، الرائدة فى تطوير وإدارة مراكز التسوق والمدن المتكاملة ومنشآت التجزئة والترفيه فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، عن وضع حجر الأساس لمشروع «چنكشن»، مجمع الأعمال المتطور من الجيل الجديد فى منطقة غرب القاهرة باستثمارات تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري. ويمثل بدء الأعمال أولى الخطوات التنفيذية ضمن إجمالى استثمارات تتجاوز ٢٠ مليار جنيه مصري، حيث ستسهم هذه المرحلة فى تنفيذ البنية التحتية الأساسية اللازمة لتطوير المشروع بالكامل.

ويعكس هذا الإنجاز انتقال المشروع من مرحلة الرؤية إلى حيز التنفيذ الفعلي، ما يؤكد على التزام ماجد الفطيم بالجداول الزمنية لإنشاء مشروعاتها وتسليمها وفق أعلى معايير الجودة وفى المواعيد المحددة، وترسيخ رؤيتها فى تطوير وجهات مستقبلية متكاملة تسهم فى بناء مجتمعات تضع الإنسان فى قلب التجربة.

يجمع مشروع «چنكشن» بين بيئات الأعمال والتجزئة والضيافة والتجارب المختلفة ضمن وجهة واحدة متعددة الاستخدامات، كما أنه يتمتع بموقع استراتيجى بجوار «مول مصر» مع سهولة الوصول إلى الطرق والمحاور الرئيسية والمعالم الحيوية غرب القاهرة. ويمتد المشروع على مساحة بنائية إجمالية تقارب ٩٩ ألف متر مربع، ويضم ثمانية مبانٍ فاخرة توفر ٤٤٠ وحدة مكتبية بمساحات تبدأ من ٦٥ مترًا مربعًا، إلى جانب مجموعة متنوعة تضم أكثر من ٥٠ متجرًا ومطعمًا ومقهى. كما يضم المشروع فندقًا فاخرًا فئة الخمس نجوم تديره علامة ٢٥hours Hotels by Ennismore . ويوفر المشروع ١,٢٥٠ مكانًا لانتظار السيارات، إلى جانب سبع مناطق مخصصة للنزول والصعود، بما يضمن سهولة الوصول ويوفر أعلى مستويات الراحة والتنقل، بما يعزز مكانة «چنكشن» كوجهة متكاملة تجمع بين الأعمال وأسلوب الحياة العصرى ليلبى تطلعات الجيل الجديد من بيئات العمل والحياة الحضرية.

وتعليقًا على بدء أعمال الإنشاءات، قال أحمد الشامي، الرئيس التنفيذى لشركة ماجد الفطيم العقارية: «يمثل مشروع چنكشن خطوة استراتيجية لنقل خبراتنا الإقليمية فى تطوير الوجهات المتكاملة والمستقبلية إلى السوق المصري، وذلك فى إطار بناء محفظة عقارية متنوعة. ويعكس وضع حجر الأساس اليوم انتقال المشروع من مرحلة الرؤية إلى التنفيذ الفعلي، من خلال تقديم نموذج مختلف لمجمعات الأعمال فى غرب القاهرة يجمع بين البنية التحتية الذكية، والتصميم المستدام، والتكامل السلس مع تجارب التجزئة وأسلوب الحياة العصري، بما يتماشى مع احتياجات السوق المتطورة. ويجسد هذا المشروع رؤيتنا طويلة الأمد لتطوير مساحات تدعم الابتكار، وتسهم فى دفع النمو الاقتصادي، وتعزز جودة التجارب اليومية.»

«إمكان مصر» تتعاون مع «كايروز وسيراج» لإطلاق تجارب جديدة داخل البيزنس بارك

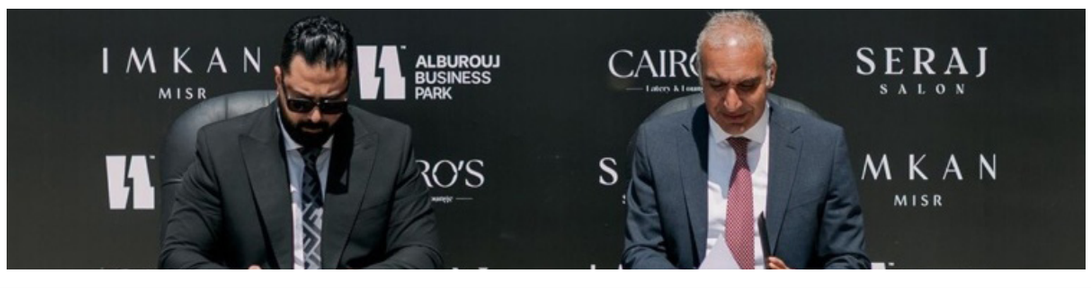

أعلنت شركة إمكان مصر عن تعاونها مع علامتى كايروز وسيراج لإطلاق تجارب جديدة فى مجالى المطاعم والخدمات المتخصصة للعناية والجمال داخل منطقة البيزنس بارك، بما يعزز من تكامل الخدمات ويواكب متطلبات الحياة العصرية داخل المجتمعات السكنية الحديثة.

وفى هذا الإطار، تستعد علامة كايروز لافتتاح مطعمها داخل البيزنس بارك، مقدمة تجربة طعام تعتمد على تقديم قائمة متنوعة تجمع بين الجودة والطابع العصري، مع التركيز على خلق تجربة مريحة تناسب نمط الحياة اليومى داخل المجتمعات السكنية الحديثة. ويهدف المطعم إلى تقديم تجربة اجتماعية متكاملة، تجعل من تناول الطعام جزءًا من أسلوب الحياة داخل "البروج".

كما يشهد المشروع افتتاح صالون سيراج، الذى يقدم خدمات متخصصة فى مجال العناية والمظهر الجمالي، مع تركيز واضح على الجودة العالية والتفاصيل الدقيقة فى كل مرحلة من مراحل الخدمة. واستطاعت العلامة خلال فترة قصيرة أن تبنى قاعدة قوية من العملاء، من خلال نموذج يعتمد على الثقة، وتقديم تجربة شخصية متكاملة، مما ساعدها على التوسع فى عدد من المواقع الحيوية داخل القاهرة الجديدة ومدينة الشروق، مع خطط مستقبلية لمزيد من التوسع داخل مناطق استراتيجية أخرى.

وقال المهندس أحمد عارف، الرئيس التنفيذى لشركة إمكان مصر: "فخورون بهذه الشراكة مع علامتى كايروز وسيراج ، والتى تمثل إضافة مهمة لمنطقة البيزنس بارك داخل مشروع البروج. هذه الخطوة تعكس رؤيتنا فى إمكان مصر لتطوير مجتمعات عمرانية متكاملة لا تقتصر على توفير السكن فقط، بل تمتد لتقديم تجربة حياة يومية متكاملة تجمع بين الخدمات والطعام والعناية بالمظهر فى مكان واحد. إن استقطاب علامات قوية وناجحة فى مجالاتها يعزز من قيمة المشروع ويؤكد التزامنا المستمر بتقديم وجهات معيشية عصرية ترتقى بتوقعات عملائنا وتواكب احتياجاتهم المتغيرة."

القاهرة تقود معركة السيادة الرقمية..

CAISEC 2026 ينشر غلاف الحماية فى الفضاء الإلكترونى

كتب: أسامة محمد

فى وقت أصبحت فيه الهجمات الإلكترونية سلاحاً استراتيجياً يهدد اقتصادات الدول وأمنها القومي، تستعد القاهرة غدًا الاثنين، لاستقبال واحدة من أكبر الفعاليات المتخصصة فى الأمن السيبرانى بالشرق الأوسط وأفريقيا، مع انطلاق النسخة الخامسة من مؤتمر ومعرض «CAISEC '26» .

الحدث الذى أصبح خلال السنوات الأخيرة إحدى أبرز المنصات الإقليمية المتخصصة فى مناقشة قضايا الأمن الرقمى والسيادة السيبرانية فى الشرق الأوسط وأفريقيا.

ويقام الحدث هذا العام تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة واسعة من المسؤولين الحكوميين وقادة هيئات الأمن السيبرانى وخبراء التكنولوجيا وممثلى المؤسسات المالية وشركات الاتصالات ومزودى الحلول التقنية من مختلف دول المنطقة يومى 8 و9 يونيو 2026.

ويجمع الحدث تحت مظلته مسؤولين حكوميين وقادة مؤسسات الأمن السيبرانى وخبراء التكنولوجيا وكبرى الشركات العالمية والإقليمية، لبحث التحديات التى فرضتها الثورة الرقمية المتسارعة وتنامى مخاطر الفضاء الإلكتروني.

وتأتى نسخة هذا العام فى ظل سباق عالمى محموم لبناء منظومات سيادة رقمية أكثر قوة وقدرة على مواجهة التهديدات المتطورة، خاصة مع التوسع غير المسبوق فى استخدام الذكاء الاصطناعى وتزايد استهداف البنى التحتية الحيوية والمؤسسات المالية وشبكات الاتصالات.

ومن القاهرة، تنطلق مناقشات استراتيجية حول مستقبل الأمن الرقمى فى المنطقة، وآليات تعزيز التعاون العربى والأفريقى لبناء فضاء إلكترونى أكثر أمناً واستدامة.

ويأتى انعقاد المؤتمر هذا العام تحت شعار «حماية المستقبل: التأمين ضد المجهول»، فى توقيت تشهد فيه المنطقة والعالم تصاعداً غير مسبوق فى التهديدات السيبرانية، بالتزامن مع التطورات المتسارعة فى تقنيات الذكاء الاصطناعى والتحولات الجيوسياسية التى فرضت تحديات جديدة على مفاهيم الأمن القومى والسيادة الرقمية للدول.

منذ انطلاقه قبل خمس سنوات، نجح CAISEC فى ترسيخ مكانته كمنصة تجمع بين صناع القرار الحكوميين والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية، بهدف مناقشة التحديات الرقمية وصياغة رؤى واستراتيجيات مشتركة لتعزيز الأمن السيبراني. وتستهدف نسخة 2026 إعادة رسم ملامح استراتيجيات السيادة الرقمية فى المنطقة العربية وأفريقيا، مع التركيز على بناء منظومات دفاع رقمى أكثر قدرة على مواجهة التهديدات المتغيرة.

ويشهد المؤتمر مشاركة واسعة من رؤساء هيئات الأمن السيبرانى الوطنية، وخبراء التكنولوجيا، وممثلى القطاعات الحيوية مثل البنوك والطاقة والاتصالات والصناعة، إلى جانب رواد الأعمال والشركات الناشئة العاملة فى مجالات الأمن السيبرانى والذكاء الاصطناعي.

يحظى الحدث هذا العام بدعم ورعاية عدد من الوزارات المصرية، من بينها وزارات المالية والصحة والنقل والتعليم العالى والإنتاج الحربي، بما يعكس الأهمية المتزايدة للأمن السيبرانى باعتباره أحد مكونات الأمن القومى والتنمية الاقتصادية.

CONNECT-PS تستعرض احدث تجاربها لمواجهة التهديدات السيبرانية

وتحت شعار "Guarding the Future: Securing the Unpredictable"، أعلنت CONNECT-PS الشركة الرائدة فى تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمى والأمن السيبرانى عن مشاركتها فى فعاليات CAISEC '26، الحدث الإقليمى الرائد فى مجال الأمن السيبرانى وأمن المعلومات بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وتأتى مشاركة CONNECT-PS فى إطار التزامها المستمر بدعم جهود التحول الرقمى وتعزيز منظومة الأمن السيبرانى فى الأسواق التى تعمل بها سواء فى جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ، من خلال استعراض أحدث تجاربها ومشاركة خبرتها المطبقة فى عدد من المشروعات الكبرى التى ساعدت تلك المؤسسات على مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة، وتعزيز جاهزيتها الرقمية فى ظل التطورات المتسارعة فى تقنيات الذكاء الاصطناعى والتحول الرقمي.

وأكدت الشركة أن رعايتها الذهبية لهذا الحدث علاوة على رعايتها الرسمية لـ Gala Dinner تمثل خطوة مهمة لتعزيز تواجدها فى هذا المجال الهام وتوطيد الشراكات التقنية التى تدعم الابتكار وتلبى احتياجات السوق المصرى فى ظل التطورات المتسارعة فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

محفظة حلول وخدمات كاملة من «راية لتكنولوجيا المعلومات»

وأعلنت شركة راية لتكنولوجيا المعلومات، تحت مظلة راية القابضة للاستثمارات المالية، مشاركتها فى النسخة الخامسة من المعرض والمؤتمر الدولى للأمن السيبرانى وأمن المعلومات (CAISEC 2026)، وذلك بالتعاون مع شركة سيسكو (Cisco) العالمية، الشريك الاستراتيجى التكنولوجى لراية لتكنولوجيا المعلومات.

تعكس المشاركة التزام راية لتكنولوجيا المعلومات بدعم وتطوير منظومة الأمن السيبرانى فى مصر وتسليط الضوء على محاور المؤتمر التى تركز هذا العام على أمن الذكاء الاصطناعى والسيادة الرقمية.

وتستعرض راية لتكنولوجيا المعلومات خلال المؤتمر محفظتها الكاملة من الحلول والخدمات فى مجال الأمن السيبراني، مع تركيز خاص على محورين استراتيجيين يتصدران أولويات المؤسسات فى مصر والمنطقة، وهما أمن الذكاء الاصطناعى عبر حلول متقدمة واستشارات متخصصة تُمكّن المؤسسات من الاستفادة من استثماراتها فى تقنيات الذكاء الاصطناعى دون المساس بمرونة أمنها السيبراني، وحوكمة الأمن السيبرانى والامتثال التنظيمى من خلال أطر وحلول متوافقة مع التشريعات وأحدث المعايير، وفى مقدمتها توجيهات البنك المركزى المصرى وقانون حماية البيانات الشخصية، بما يضمن إدارة الأصول الرقمية وحمايتها وفق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

شراكة بين «ميركورى كوميونيكيشنز» وتحالف «Smart Africa»

وفى خطوة غير مسبوقة تستهدف توحيد الجهود وتعزيز التنسيق الإقليمى العابر للحدود فى أفريقيا والوطن العربى من أجل تعزيز السيادة الرقمية، وقعت شركة «ميركورى كوميونيكيشنز» المنظمة لمعرض ومؤتمر الأمن السيبرانى CAISEC '26 ، شراكة استراتيجية مع تحالف «Smart Africa» المنظمة المضيفة لسكرتارية الشبكة الأفريقية لسلطات الأمن السيبرانى (ANCA)، والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (AICTO) التابعة لجامعة الدول العربية.

وتهدف هذه الشراكة إلى تأسيس منصة حوار استراتيجية عربية أفريقية موحدة قادرة على مواكبة تعقيدات المشهد السيبرانى العالمي، وتعزيز الجاهزية الجماعية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود. وتأتى هذه الخطوة فى توقيت بالغ الأهمية، حيث أصبح الأمن السيبرانى أحد الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادى والسياسى وحماية البنية التحتية الحيوية للدول.

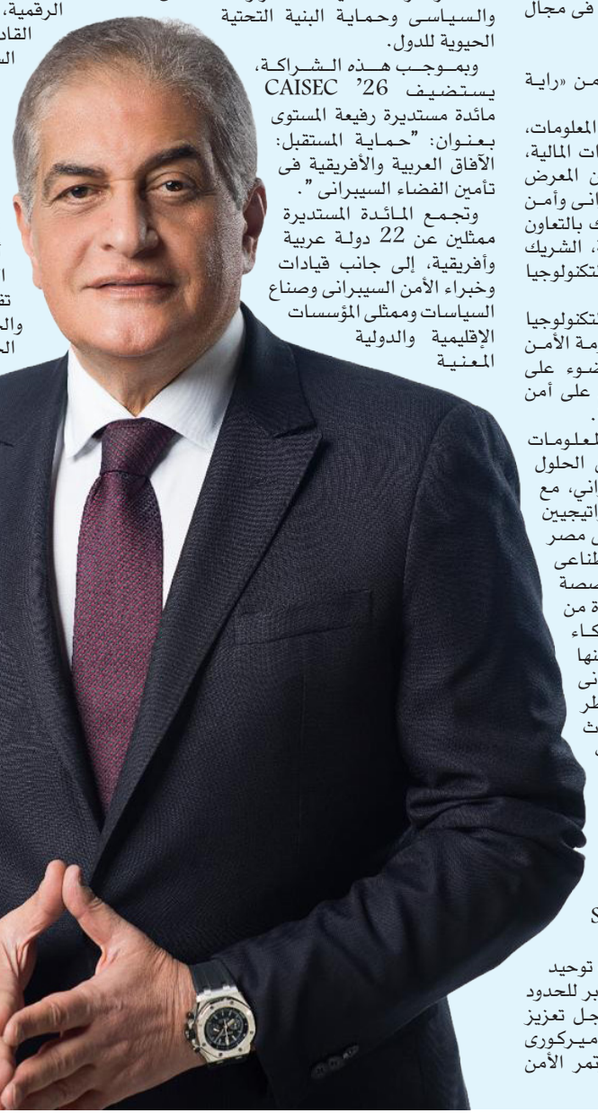

وبموجب هذه الشراكة، يستضيف CAISEC '26 مائدة مستديرة رفيعة المستوى بعنوان: "حماية المستقبل: الآفاق العربية والأفريقية فى تأمين الفضاء السيبرانى ".

وتجمع المائدة المستديرة ممثلين عن 22 دولة عربية وأفريقية، إلى جانب قيادات وخبراء الأمن السيبرانى وصناع السياسات وممثلى المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالتحول الرقمى والأمن السيبراني.

وتركز المناقشات على بلورة رؤية استراتيجية مشتركة للتعامل مع التهديدات السيبرانية المستقبلية، لا سيما فى ظل التأثير المتنامى للذكاء الاصطناعى والتقنيات الناشئة على طبيعة الهجمات الرقمية وآليات الدفاع السيبراني. كما تمثل المائدة المستديرة أول حوار مؤسسى رسمى بين الشبكة الأفريقية لسلطات الأمن السيبرانى (ANCA) والجهات العربية المعنية بالأمن السيبراني، بما يفتح المجال لإطلاق برامج تعاون مشتركة فى مجالات بناء القدرات، وتبادل المعلومات الاستخبارية حول التهديدات السيبرانية، والاستثمار فى الثقة الرقمية، وتطوير الكفاءات البشرية القادرة على قيادة مستقبل الأمن السيبرانى عبر المنطقتين.

وبهذه المناسبة، قال أسامة كمال، الرئيس التنفيذى لشركة «ميركورى كوميونيكيشنز»، إن هذه الشراكة تمثل خطوة استراتيجية فارقة نحو تأسيس مسار تعاون عربى أفريقى طويل الأمد فى مجال الأمن السيبراني، فى وقت تفرض فيه التحولات الرقمية والجيوسياسية المتسارعة الحاجة إلى بناء تحالفات أكثر قوة ومرونة وقدرة على مواجهة التحديات.

وأضاف أن مؤتمر caisec نجح خلال السنوات الماضية فى ترسيخ مكانته كمنصة إقليمية مؤثرة لصياغة الحوارات الاستراتيجية المرتبطة بالأمن السيبرانى والسيادة الرقمية، وتعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات والقطاع الخاص، بما يسهم فى دعم الاستقرار الرقمي، وحماية البنية التحتية الحيوية، وتعزيز جاهزية الاقتصادات الوطنية لمواجهة التحديات المستقبلية.

وصرّح المهندس محمد بن عمر، المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (AICTO)، بأنه يعتز بإطلاق مرحلة جديدة من التعاون مع مؤتمر CAISEC بعد شراكة مثمرة استمرت أربعة أعوام مع واحدة من أبرز المنصات الإقليمية المؤثرة.

وأضاف: "تعكس هذه النسخة من CAISEC توسعاً استراتيجياً فريداً، يتجلى بوضوح فى المشاركة المتميزة لصناع القرار والمسؤولين عن الأمن السيبرانى من أفريقيا وأوروبا".

وأعرب لاسينا كونيه، المدير العام والرئيس التنفيذى لتحالف Smart Africa، عن ثقته بأن مستقبل الأمن السيبرانى فى أفريقيا والعالم العربى يعتمد على العمل الجماعى وتوحيد الرؤى، مؤكداً أن هذه الشراكة تمثل خطوة محورية نحو بناء فضاء رقمى أكثر أمناً ومرونة.

وأضاف أن الأمن السيبرانى أصبح ضرورة استراتيجية لتعزيز الثقة الرقمية، وحماية البنية التحتية الحيوية، وتهيئة بيئة آمنة تدعم الابتكار والاستثمار والتحول الرقمى المستدام فى مختلف أنحاء القارة الأفريقية.

برنامج وفعاليات CAISEC '26

يتضمن برنامج CAISEC '26 سلسلة من الجلسات الحوارية رفيعة المستوى والطاولات المستديرة المتخصصة وورش العمل التقنية، بمشاركة متحدثين وخبراء من مصر والمنطقة والعالم. وتركز المناقشات على عدد من المحاور الرئيسية، أبرزها:

- السيادة الرقمية وحماية البنية التحتية الوطنية.
- الأمن السيبرانى فى عصر الذكاء الاصطناعي.
- حماية القطاعات الحيوية والمالية من الهجمات الإلكترونية.
- تطوير الكفاءات والمهارات السيبرانية.
- التنسيق الإقليمى وتبادل المعلومات لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.
- تعزيز الاستثمارات فى التقنيات السيبرانية المحلية.

كما تناقش الجلسات سبل الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعى فى اكتشاف التهديدات والاستجابة لها، مقابل المخاطر الناجمة عن استخدام الجهات المعادية للأدوات الذكية فى تنفيذ هجمات أكثر تعقيداً وتأثيراً.

يمثل المعرض المصاحب أحد أهم عناصر الحدث، حيث يوفر منصة لعرض أحدث الحلول والتقنيات المتخصصة فى الأمن السيبرانى وأمن المعلومات. ومن المتوقع مشاركة عشرات الشركات العالمية والإقليمية العاملة فى مجالات حماية الشبكات، وإدارة الهوية الرقمية، وأمن الحوسبة السحابية، وأمن التطبيقات، وحلول مراكز العمليات الأمنية، وتقنيات الذكاء الاصطناعى المستخدمة فى الدفاع السيبراني.

ورغم عدم إعلان القائمة النهائية الكاملة للشركات العارضة قبل انطلاق الحدث، فإن المنظمين يؤكدون أن المعرض سيضم كبار مزودى التكنولوجيا والحلول الأمنية من الأسواق الإقليمية والعالمية، إضافة إلى شركات ناشئة مبتكرة تعرض أحدث منتجاتها وخدماتها أمام المؤسسات الحكومية والخاصة.

تتضمن فعاليات CAISEC برامج تدريبية وورش عمل متخصصة تستهدف رفع الوعى الأمنى وتطوير المهارات التقنية للمشاركين. كما يستمر تنظيم مسابقة «EG-CTF» الشهيرة فى مجال الأمن السيبراني، والتى تعد من أبرز المنافسات التقنية فى مصر، حيث تجمع فرقاً من المتخصصين والطلاب لاختبار قدراتهم فى اكتشاف الثغرات والتعامل مع السيناريوهات الهجومية والدفاعية المختلفة.

وتسهم هذه الأنشطة فى دعم جهود إعداد كوادر جديدة قادرة على تلبية الطلب المتزايد على خبرات الأمن السيبرانى فى الأسواق المحلية والإقليمية.

لا يقتصر دور المؤتمر على تبادل المعرفة وعرض الحلول التقنية، بل يمتد إلى صياغة توصيات استراتيجية يتم رفعها إلى الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية على المستويين الوطنى والإقليمي. وتهدف هذه التوصيات إلى تعزيز جاهزية الدول والمؤسسات للتعامل مع المخاطر الرقمية المتنامية، ودعم سياسات التحول الرقمى الآمن.

ويتوقع مراقبون أن تركز توصيات نسخة 2026 على تطوير أطر الحوكمة السيبرانية، وتعزيز التعاون العربى والأفريقي، والاستثمار فى بناء القدرات البشرية، إضافة إلى وضع سياسات أكثر مرونة للتعامل مع التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعى والتقنيات الناشئة.

تأتى أهمية CAISEC '26 فى ظل تنامى الهجمات السيبرانية التى تستهدف الحكومات والمؤسسات المالية وشركات الاتصالات والبنية التحتية الحيوية حول العالم. وتشير تقديرات خبراء الأمن الرقمى إلى أن التحول الرقمى السريع والاعتماد المتزايد على الخدمات الذكية والحوسبة السحابية يفرضان ضرورة تطوير استراتيجيات دفاعية أكثر تطوراً وقدرة على التكيف مع طبيعة التهديدات الحديثة.

وفى هذا السياق، يمثل المؤتمر فرصة مهمة لتبادل الخبرات الدولية واستعراض أفضل الممارسات العالمية فى مجالات إدارة المخاطر الرقمية والاستجابة للحوادث الإلكترونية وبناء منظومات حماية متكاملة.

يعكس تنظيم CAISEC للعام الخامس على التوالى المكانة المتنامية التى تسعى مصر إلى ترسيخها كمركز إقليمى للأمن السيبرانى والتحول الرقمي. كما يؤكد قدرة القاهرة على استضافة الفعاليات التقنية الكبرى التى تجمع بين الحكومات والشركات والمؤسسات الدولية فى منصة واحدة لصياغة مستقبل أكثر أمناً للفضاء الرقمى العربى والأفريقي.

تضخم فواتير الطاقة وتأخر الحاويات وتمزق سلاسل التوريد..

شظايا الحرب تصيب المصانع الأوروبية

كتب- إبراهيم علي:

لم يمض سوى شهر واحد على أفضل أداء لقطاع التصنيع فى منطقة اليورو منذ أربع سنوات، حتى انقلب المشهد رأسا على عقب. ففى مايو ٢٠٢٦، تحول الزخم الصناعى الذى دعمه تسابق المستهلكين على الشراء إلى حالة من الترقب الحذر، بينما تسللت شظايا الحرب فى الشرق الأوسط إلى قلب المصانع الأوروبية فى صورة فواتير طاقة متضخمة وحاويات متأخرة وسلاسل توريد ممزقة.

ما كشفت عنه أرقام «ستاندرد آند بورز جلوبال» ليس مجرد تباطؤ عابر، بل إشارة إلى أن القارة العجوز دخلت مرحلة أكثر تعقيدا: تضخم يعاود الارتفاع من بوابة التكاليف، ونمو يتراجع من بوابة الطلب، فى معادلة تضع صانعى السياسات أمام اختبار صعب لا يحتمل أخطاء الحسابات القديمة.

أظهر المسح الصادر الاسبوع الماضى أن مؤشر مديرى المشتريات التصنيعى فى منطقة اليورو تراجع إلى ٥١,٦ نقطة خلال مايو، نزولا من أعلى مستوى له فى أربع سنوات تقريبا والذى سجله فى أبريل عند ٥٢,٢ نقطة. ومع أن القراءة تجاوزت التقدير الأولى البالغ ٥١,٤ نقطة، إلا أنها تكشف عن قطاع يفقد زخمه بوضوح.

علق كريس ويليامسون، كبير الاقتصاديين فى «ستاندرد آند بورز جلوبال ماركتس إنتلجنت»،قائلا «على الرغم من أن المصنعين سجلوا توسعا للشهر الرابع على التوالي، فإن القطاع يظهر علامات معاناة تحت وطأة ارتفاع الأسعار واضطرابات سلاسل التوريد الناجمة عن الحرب فى الشرق الأوسط».

وعلى صعيد الأسعار، سجلت تكاليف المدخلات أعلى وتيرة ارتفاع منذ مايو ٢٠٢٢، مدفوعة بقفزة حادة فى أسعار الطاقة والمواد الخام التى غذتها اضطرابات الشرق الأوسط.

ولم تجد الشركات مخرج سوى تمرير جزء من هذه الأعباء إلى المستهلكين، لترتفع أسعار المنتجات النهائية بأسرع وتيرة فى ثلاث سنوات ونصف.

ويشرح ويليامسون هذا المأزق بقوله: «تضطر المصانع إلى تحميل المستهلكين تكاليف الإنتاج المرتفعة، مما سيؤدى حتما إلى ارتفاع التضخم فى الأشهر المقبلة. ومع ذلك، يتأثر الطلب سلبا بارتفاع الأسعار، حيث شهد مايو ركودا فى دفاتر الطلبات بعد ثلاثة أشهر من التحسن».

وتفاقمت تأخيرات سلاسل التوريد لتصل إلى أسوأ مستوياتها منذ يونيو ٢٠٢٢، مما ضاعف الضغوط التكلفوية وأضعف قدرة الشركات على الوفاء بالطلبات فى مواعيدها.

وفى أكبر اقتصادات منطقة اليورو، توقف قطاع التصنيع الألمانى تقريبا عن النمو خلال مايو، مع انخفاض مؤشر مديرى المشتريات إلى ٥٠,١ نقطة من ٥١,٤ نقطة فى أبريل، ليبقى بالكاد فوق مستوى ٥٠ الفاصل بين التوسع والانكماش.

وأشار فيل سميث، المدير المساعد للشؤون الاقتصادية فى «ستاندرد آند بورز جلوبال»، إلى أن «توقف الانتعاش فى قطاع التصنيع خلال مايو يؤكد المؤشرات التحذيرية التى أشارت إلى أن النمو المدفوع بتسريع الطلبات من المرجح أن يتلاشى».

وكان المشهد فى فرنسا أكثر قتامة، حيث انزلق مؤشر مديرى المشتريات التصنيعى إلى ٤٩,٧ نقطة فى مايو من ٥٢,٨ نقطة فى أبريل، ليهبط بذلك دون مستوى ٥٠ نقطة للمرة الأولى منذ نوفمبر الماضي. وبهذا الانكماش المفاجئ، تفقد فرنسا الزخم الذى بنته خلال الأشهر السابقة، معيدة المشهد إلى حيث كانت قبل أشهر من التعافى الهش.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.397
2026-6-7
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

البرتغالى «أوجوستو إيناسيو» لـ«البورصجية»:

«محمد صلاح» قادر على قيادة منتخب مصر فى المونديال

كتب- إبراهيم عبد العظيم:

أكد البرتغالى «أوجوستو إيناسيو» المدير الفنى السابق للزمالك ولاعب سبورتنج لشبونة الأسبق، أن بطولة كأس العالم المقبلة والتى تنطلق فى ١١ يونيو الجارى لن تشهد أى مفاجآت فى المراحل الأولى منها لكن من الممكن أن تزداد التنافسية فى الأدوار المقبلة.

قال «أوجوستو» فى تصريحات خاصة ل«البورصجية» أن بعض المنتخبات مرشحة للفوز، ولكن بالنظر إلى هيكلية المجموعات وكيفية إجراء التصفيات، يبدو أنه لن تكون هناك مفاجآت فى المرحلة الأولى».

وأُشاد أوجوستو إيناسيو بعدد من المنتخبات المشاركة فى بطولة كأس العالم المقرر إقامتها فى الولايات المتحدة و كندا و المكسيك مثل الأرجنتين و فرنسا و إسبانيا والبرازيل و البرتغال» والتى تُمثل منافسة قوية ومتعة.

وأعرب عن إعجابه بروح منتخب الأرجنتين، فيما وصف منتخب فرنسا بالقوى جدًا، وتوقع فوز منتخب إسبانيا ، وحذر من البرازيل قائلا أنه فريق يُحسب له حساب، وبالنسبة لفريق البرتغال فهو يضم نخبة متميزة من ا للاعبين إذا تحلّوا بروح التنافسية والفريق ، فيمكنهم أن يحلموا باللقب،على عكس السنوات الماضية حيث صنع اللاعبون العظماء الفارق، .مشيرا إلى أن كأس العالم ٢٠٢٦سيُحسم بالفريق الأكثر ثباتًا وتنافسية.

وحول تقسيم البطولة بين ٣ دول ..قال سبورتنج: «بالنسبة لى تقسيم البطولة بين ثلاثة دول لا يزيد من المنافسة لأن كرة القدم عمل تجارى وهناك العديد من المصالح المتضاربة.

وتابع أوجوستو خلال تصريحاته أن هناك منتخبين لم يتأهلوا كان يتمنى تواجدهم فى المونديال القادم وهم بولندا والدنمارك لأنهم كانوا سيضيفون للبطولة طابع خاص فى المنافسة.

وعن اللاعبين اللذين كان يتمنى أوجستوى رؤيتهم فى النسخة الحالية من المونديال ...قال..كنت اتمنى أن إرى روبرت ليفاندوفسكى وأوسكار بيتوسزيفسكى لاعبا منتخب بولندا، وفيكتور فروهولت لاعب منتخب الدنمارك.

بينما أكد لاعب لشبونة السابق خلال تصريحاته أن محمد صلاح ما يزال بإمكانه مساعدة المنتخب المصرية كثيرًا فهو قائد ويملك خبرة واسعة من خلال خوض ولعب عدد من المباريات سواء فى الدورى الإنجليزى أو دورى أبطال اوربا أو بطولة كأس الأمم الأفريقيا أو كأس العالم الماضية.

وأنهى أوجوستو تصريحاته قائلًا: أرى أن المنتخب الأقرب لحصد لقب المونديال هذا العام هو الأرجنتين وفرنسا لأنهما المرشحان الأبرز والأقرب للفوز بالنسخة.

«حسام حسن» يبحث عن أول انتصار مونديالى..

منتخب مصر على موعد التاريخ

كتب- عادل حسن:

يدخل المنتخب المصرى نهائيات كأس العالم ٢٠٢٦ بطموحات كبيرة بعد نجاحه فى حجز بطاقة التأهل للمونديال للمرة الرابعة فى تاريخه، والثانية خلال العقد الأخير، وذلك بعد أن قدم مشواراً مميزاً فى التصفيات الأفريقية المؤهلة للبطولة التى تستضيفها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ونجح «الفراعنة» فى حسم التأهل قبل نهاية التصفيات بجولة كاملة، كما حافظ المنتخب على سجله خالياً من الهزائم خلال مشواره فى التصفيات، فى مؤشر واضح على التطور الذى شهده الفريق خلال الفترة الأخيرة.

ويعد تأهل مصر إلى مونديال ٢٠٢٦ هو الرابع فى تاريخها بعد مشاركات أعوام ١٩٣٤ و١٩٩٠ و٢٠١٨، حيث يسعى المنتخب هذه المرة إلى تحقيق إنجاز تاريخى يتمثل فى تجاوز دور المجموعات للمرة الأولى، بل وتحقيق أول انتصار له فى تاريخ مشاركاته بكأس العالم.

وتحظى مشاركة مصر فى كأس العالم ٢٠٢٦ بأهمية كبيرة بالنسبة للجماهير المصرية والعربية، خاصة أن البطولة ستقام بنظامها الجديد الذى يضم ٤٨ منتخباً للمرة الأولى فى التاريخ، ما يمنح المنتخبات الأفريقية والعربية فرصة أكبر لتحقيق نتائج إيجابية وبلوغ الأدوار المتقدمة.

وتتطلع الجماهير المصرية إلى أن يكون مونديال ٢٠٢٦ نقطة تحول فى تاريخ الكرة المصرية، وأن يتمكن المنتخب من كتابة صفحة جديدة من الإنجازات العالمية، مستفيداً من الخبرات الكبيرة التى يمتلكها لاعبوه ومن حالة الاستقرار الفنى التى يعيشها الفريق فى الفترة الحالية.

وبين الطموح المشروع والتحديات المنتظرة، يبقى المنتخب المصرى أحد أبرز ممثلى الكرة الأفريقية والعربية فى نهائيات كأس العالم ٢٠٢٦، آملاً فى تحقيق مشاركة تاريخية تليق بمكانته وإرثه الكروى الكبير.

ويقود حسام حسن منتخب مصر إلى نهائيات ٢٠٢٦ كمدرب، ويواجه المدرب ضغوطا لتحقيق أول فوز لمصر فى تاريخ مشاركاتها فى كأس العالم ومحو ذكريات الخروج من الدور الأول أعوام ١٩٣٤ و١٩٩٠ و٢٠١٨، وهى حصيلة متواضعة لدولة تحمل الرقم القياسى فى عدد ألقاب كأس الأمم الأفريقية برصيد سبعة ألقاب.

ووقع المنتخب الملقب «بالفراعنة» فى المجموعة السابعة إلى جانب بلجيكا وإيران ونيوزيلندا، مع آمال واقعية فى الوصول إلى أدوار خروج المغلوب لأول مرة. وتفتتح مصر مشوارها بمواجهة بلجيكا فى ١٥ يونيو قبل أن تواجه نيوزيلندا بعد أسبوع، ثم إيران فى ٢٧ يونيو.

وقال حسام حسن لموقع الاتحاد الأفريقى للعبة (الكاف) على الإنترنت: "أشاهد طموح اللاعبين. إنهم يريدون تحقيق أكثر مما حققته مصر فى بطولات كأس العالم السابقة، وعلينا تقديم أداء أفضل فى كأس العالم هذا هو هدفى الرئيسي».

وبدوره يعد محمد صلاح أبرز نجوم مصر القادرين على صناعة الفارق، ورغم أن صلاح (٣٣ عاما) لم يعد فى ذروة تألقه بعد موسم أخير مخيب للآمال مع ليفربول، إلا أنه لا يزال يشكل التهديد الهجومى الرئيسى لمصر، ويحتاج إلى هدفين فقط لتحطيم الرقم القياسى الوطنى للهداف التاريخى المسجل باسم مدربه حسن.

وستعول مصر أيضا على مهاجم مانشستر سيتى عمر مرموش لتعزيز قوتها الهجومية، إذ يحمل ثنائى الدورى الإنجليزى الممتاز آمال فريق غالبيته من اللاعبين المحليين.

لبنان بين ضغوط واشنطن وتحذيرات طهران..

تصعيد الاحتلال يربك التفاهمات الأمريكية الإيرانية وترامب يحذر نتنياهو

كتب: عبد الحى إبراهيم

مع تصاعد التوتر العسكرى فى لبنان وتزايد الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة، كثفت الولايات المتحدة خلال الأيام الأخيرة اتصالاتها مع مختلف الأطراف المعنية لمنع اتساع المواجهة.

حيث كشف موقع "أكسيوس"، نقلًا عن مسؤولين أمريكيين ومصادر مطلعة، أن الرئيس الأمريكى "دونالد ترامب" وجّه انتقادات حادة لـ "نتنياهو" خلال اتصال هاتفى متوتر على خلفية التصعيد الإسرائيلى فى لبنان، محذرًا من أن توسيع العمليات العسكرية وتهديد بيروت سيؤديان إلى زيادة عزلة إسرائيل دوليًا ويقوضان المسار التفاوضى الجارى مع إيران.

وأشار "أكسيوس" إلى أن المكالمة كانت من أكثر الاتصالات توترًا بين الجانبين منذ عودة "ترامب" إلى البيت الأبيض، إذ رأى الرئيس الأمريكى أن التصعيد فى لبنان يهدد بإفشال المفاوضات الجارية بين واشنطن وطهران، والتى تتضمن، وفق مصادر "الموقع"، ترتيبات لوقف القتال على الساحة اللبنانية.

وكان الرئيس الأمريكى "دونالد ترامب" قد أعلن سابقا إجراء اتصالات مباشرة مع رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلى "بنيامين نتنياهو"، إلى جانب تواصل عبر ممثلين رفيعى المستوى مع حزب الله، مؤكدًا التوصل إلى تفاهمات عاجلة تهدف إلى تهدئة الأوضاع على الساحة اللبنانية.

وجاء ذلك فى وقت كشفت فيه تقارير عن توجيه "ترامب" انتقادات حادة لـ"نتنياهو" وتحذيره من أن توسيع العمليات العسكرية فى لبنان قد يعرقل المفاوضات الجارية مع إيران ويدفع المنطقة نحو مزيد من التوتر، بالتزامن مع مساع أمريكية للحفاظ على التهدئة ومنع انزلاق الأوضاع إلى مواجهة أوسع.

وتزامن ذلك، مع تحذيرات إيرانية متصاعدة لإسرائيل وربط طهران بين تثبيت التهدئة فى لبنان ومسار المباحثات الجارية مع واشنطن، فى ظل مؤشرات متزايدة على تعقّد المشهد الإقليمى وتداخل مساراته السياسية والميدانية.

وقال "ترامب"، عبر منصته "تروث سوشيال"، إنه أجرى اتصالًا مثمرًا مع رئيس الوزراء الإسرائيلى "بنيامين نتنياهو"، مؤكدًا أنه لن تكون هناك أى قوات متجهة إلى بيروت، وأن أى قوات كانت فى طريقها جرى بالفعل إرجاعها.

وأضاف الرئيس الأمريكي أنه أجرى، عبر ممثلين رفيعى المستوى، اتصالًا آخر مع "حزب الله"، مشيرًا إلى أن "الحزب" وافق على وقف كامل لإطلاق النار، وأن التفاهم القائم ينص على أن إسرائيل لن تهاجمهم، وهم لن يهاجموا إسرائيل، وأكد "ترامب" أن المحادثات مع إيران تتواصل بوتيرة سريعة.

وجاءت تصريحات الرئيس الأمريكى بعد ساعات من تصعيد إيرانى غير مسبوق فى لهجته تجاه إسرائيل، على خلفية التهديدات الإسرائيلية الأخيرة باستهداف الضاحية الجنوبية لبيروت، فى وقت ربطت فيه طهران بصورة مباشرة بين استمرار التصعيد العسكرى فى لبنان وبين مسار التفاهمات غير المباشرة مع الولايات المتحدة بشأن وقف الحرب.

ونقلت وكالة "تسنيم" الإيرانية عن اللواء "على عبد اللهي"، قائد "مقر خاتم الأنبياء" التابع للحرس الثورى الإيراني، قوله إن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار قد يدفع الأوضاع نحو مزيد من التصعيد، ويفتح الباب أمام تطورات عسكرية أوسع خلال المرحلة المقبلة.

وفى موازاة التصعيد العسكري، ربطت وزارة الخارجية الإيرانية بين مستقبل التهدئة فى لبنان وبين الجهود السياسية الجارية للتوصل إلى تفاهم أوسع مع الولايات المتحدة.

وجاءت هذه التطورات بعدما صعّد رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلى "بنيامين نتنياهو"، فى الآونة الأخيرة ، لهجته تجاه لبنان، معلنًا أن الجيش الإسرائيلى تلقى تعليمات مباشرة باستهداف مواقع قال إنها تابعة لحزب الله فى الضاحية الجنوبية لبيروت.

وراى بعض المحللين أن ماكشف عنه موقع " اكسيوس " هو ترجمة مباشرة لتصاعد الضغوط على رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلى للحد من تصعيده غير المبرر ضد لبنان وماقد ينتج عنه من إفشال لكل محاولات التفاوض الحالية .